

## تقرير حقوق الإنسان لعام 2012 في الإمارات العربية المتحدة

### الملخص التنفيذي

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تتكون من سبع إمارات تتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 8.5 ملايين نسمة، وتقدر نسبة المواطنين بحوالي 11.5 في المائة. ويشكل حكام الإمارات السبع المجلس الأعلى الاتحادي، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية في البلد. ويختار المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس، ويعين رئيس المجلس رئيس الوزراء والوزراء. وفي عام 2009، اختار المجلس الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حاكم إمارة أبوظبي، رئيساً للاتحاد لفترة ثانية مدتها خمس سنوات. وتخضع الإمارات لنظام حكم أبوي يعرف فيه الولاء السياسي بأنه الولاء لشيوخ القبائل وقادة كل إمارة من الإمارات وقادة الاتحاد. هناك عدد محدود من المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً، ولا يسمح بوجود الأحزاب السياسية. ويشارك عدد محدود من الناخبين المعيّنين في انتخابات دورية للمجلس الوطني الاتحادي. والمجلس الوطني الاتحادي هيئة استشارية غير تشريعية، تتكون من 40 ممثلاً يوزعون على الإمارات حسب تعداد السكان في كل إمارة. وقد انتخب الناخبون المعيّنون 20 ممثلاً في أيلول/سبتمبر 2011، وعيّن حكام الإمارات الفردية 20 ممثلاً آخر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وبوسع المواطنين أن يعربوا لقادتهم مباشرة عن اهتماماتهم من خلال آليات تشاورية تقليدية مثل المجالس المفتوحة. ويمكن أن تبرز موضوعات حول التشريع من خلال المناقشات والمناظرات في المجلس الوطني الاتحادي. تتولى السلطات المدنية مهمة الإشراف على قوات الأمن.

وكانت أهم ثلاث مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان الاعتقالات التعسفية والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة، والقيود المفروضة على الحريات المدنية للمدنيين (بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات)؛ وعدم قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم.

وتشمل المشاكل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان تقارير عن وحشية الشرطة وحراس السجون. واصلت الحكومة تدخلها في حقوق المواطنين المتعلقة بالخصوصية، ووضعت بعض القيود على حرية التنقل. ومع أنه توجد تقارير محدودة عن الفساد، فقد افترقت الحكومة إلى الشفافية وكان هناك نقص في استقلال القضاء. وبقي العنف المنزلي وإساءة معاملة المرأة في المنزل يمثلان مشكلة؛ إلا أن الشرطة والعاملين في المجال الاجتماعي عالجا هذه القضية بتعاون وثيق، وتواجد العاملون في المجال الاجتماعي في مراكز الشرطة للتحدث على أفراد مع ضحايا العنف. كما عقدت الحكومة أيضاً برامج لزيادة الوعي بهذه المشاكل على مدار السنة. وواجهت المرأة وغير المواطنين التمييز من القانون ومن المجتمع. استمر الإتجار بالبشر وكذلك التمييز ضد الأشخاص من ذوي الإعاقة. وظل التمييز القانوني والمجتمعي ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة وكذلك التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية. وقيدت الحكومة حقول العمال، بما في ذلك حقوق العمال الأجانب. وكان العمل القسري مشكلة، على الرغم من أن الحكومة اتخذت خطوات لمكافحته. وظلت إساءة معاملة الخدم الأجانب والعمال الوافدين الآخرين، بما في ذلك الإعتداء الجنسي، مشكلة قائمة.

واتخذت الحكومة خطوات لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا أعمالاً مسيئة. وتمت محاسبة عناصر الشرطة الذين ارتكبوا مخالفات.

القسم 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي .

#### أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

بتاريخ 13 يونيو/حزيران، برأت محكمة دبي الابتدائية 13 ضابط شرطة من التهم المتعلقة بضرب وتعذيب ثلاثة سجناء باكستانيين في أيار/مايو 2011، مما أسفر عن مقتل واحد وإصابة الآخرين إصابات شديدة. وحكمت المحكمة على خمسة من الضباط المتورطين بالسجن لمدة شهر واحد لاحتجاز المتوفي بصورة غير قانونية. في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، أيدت محكم حكمة الاستئناف في دبي المحكمة الابتدائية

#### ب- الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

#### ج - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر القانون مثل هذه الممارسات، ولم ترد أي تقارير عن أن موظفي الحكومة قد استخدموها. ومع ذلك، أفادت تقارير عن وحشية الشرطة وحرس السجون وتقارير إضافية عن عناصر مجهولين من قوات الأمن أساءوا معاملة السجناء.

ووفقاً لتقرير في شهر سبتمبر/أيلول، زعم اثنين من المواطنين السوريين أن السلطات أساءت معاملتهم لدرجة كبيرة أثناء احتجازهم في عام 2011. وأفاد أحد الرجلين أن 15 شخصاً في أربع مركبات لا تحمل علامات أوقفوا عربته وصادروا هويته وكبلوا يديه وعصبوا عينيه قبل اقتياده إلى أحد مراكز الاحتجاز. وادعى هذا الشخص أن هؤلاء الرجال وضعوه في زنزانة بلا نوافذ مجهزة بكاميرة مراقبة وكان الرجال يتكلمون بلهجة خليجية وتم التعرف على الخلية بأنها جزء من منشأة أمن الدولة. وأفاد لبشخص بأن خاطفيه ضربوه وجلدوه واحتجزوه في أوضاع مؤلمة، وعلقوه من جدار من ذراعيه وساقيه، وعرضوا للحرمان من النوم لمدة 18 يوماً. وادعى أن سلطات مجهولة استجوبته بشأن علاقته بالانتفاضة السورية وصلته بالمعتقل السوري الثاني ومشاركته المزعومة بالعنف السياسي، وصلات مع الجماعات الإسلامية، في ذلك تنظيم القاعدة. وذكر المواطن السوري الثاني لزملائه السجناء أن السلطات تعدت عليه بالضرب أثناء احتجازه في الحبس الانفرادي لمدة ثلاثة أشهر. وأفرجت المحاكم عن المواطن السوري الأول في يناير/كانون الثاني لكن أدانت المواطن السوري الثاني وحكمت عليه لثلاث سنوات بالسجن. وفي 27 يونيو/حزيران بدأ إضراباً عن الطعام للإحتجاج على إدانته، ونتيجة لذلك نقلته السلطات إلى المستشفى في أواخر يوليو/تموز. ولم تتوفر أية معلومات أخرى حتى نهاية العام.

زعم شخص أجنبي آخر، يدعى يونس فكري، أن قوات الأمن اعتقلته في شهر نيسان/أبريل وعاملته بقسوة شديدة لمدة ثلاثة أشهر في عام 2011 في أحد مراكز الإحتجاز في دبي. وذكر أن عناصر قوات الأمن انهالوا عليه بالضرب واحتجزوه في أوضاع مجهدة تسببت في انهياره وفقدانه للوعي.

كان لدى المحاكم الشرعية خيار فرض عقوبة الجلد على مرتكبي جرائم الزنى والدعارة وممارسة الجنس بالتراضي قبل الزواج والحمل دون زواج والتشهير بالآخرين وتعاطي المخدرات والكحول. وقد أسفر استخدام عصي الخيزران في السنوات الماضية عن كدمات جسيمة وتُدب على أجسام من تعرضوا للجلد وجروح مفتوحة في أجسامهم. ويتطلب قانون العقوبات أيضاً دفع جميع الأفراد دية لأسر الضحايا في الحالات التي تسببت الحوادث أو الجرائم بوفاة شخص آخر. وأفادت تقارير أن المحاكم فرضت هذه العقوبات خلال العام.

في 5 يوليو/حزيران، أدانت محكمة في الفجيرة رجل بتهمة سرقة هاتف خليوي واستهلاك الكحول. وقد حكمت المحاكم أصلاً على الرجل لمدة سنة في السجن. ومع ذلك، استبدلت محكمة الإستئناف في الفجيرة عقوبته بتخفيض فترة السجن من سنة إلى ثلاثة أشهر، لكنها أضافت حكماً جديداً هو 80 جلدة بعد أن قررت المحاكم أن الرجل تعاطى الكحول.

وأبلغت الصحف عن وجود تحديثات في قضية عامل نيبالي على قائمة المحكوم عليهم بالإعدام. إذ أدانت المحاكم العامل عام 2009 بجريمة قتل وأمرته بدفع دية مقدارها 82,676 درهم (22,527 دولار أمريكي). وفي عام 2010، أخطرت السلطات سفارة نيبال أن العامل المدان يواجه عقوبة الإعدام لأنه لم يتمكن مع عائلته من جمع الدية المطلوبة. واتصلت السلطات الإماراتية بعائلة الضحية في أغسطس/آب وسألت عما إذا كانت العائلة على استعداد لقبول الدية أو العفو عن القاتل المدان. وبحلول نهاية العام كانت السلطات الإماراتية والنيبالية في انتظار قرار عائلة الضحية.

العمل بالدية تسبب في حالات واجه خلالها السجناء فترات غير محددة من السجن. في 4 مايو/أيار أشار تقرير صحفي أن 23 سجيناً ظلوا وراء القضبان بعد استكمال مدة عقوبتهم لأنهم لا يقدررون على دفع تسويات الدية التي كانت أيضاً جزءاً من عقوباتهم. وأشار خبراء قانونيون في هذا التقرير أن سجناء الثلاثة والعشرون سيظلون رهن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى إذا لم يتمكنوا من إيجاد وسيلة لجمع الأموال لدفع الدية.

### الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

تباينت أوضاع السجون تبايناً كبيراً بين الإمارات. ووردت تقارير تفيد بأن الشرطة وحراس السجون أساءوا معاملة المساجين، خاصة في بعض السجون ومراكز الشرطة في دبي. وواجهت السحاقيات والمتليين وثنائي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً معاملة سيئة وقاسية بما في ذلك الإعتداء الجسدي والإغتصاب في السجون (أنظر القسم 6)

الأحوال الفعلية لم تنشر الحكومة إحصاءات عن التوزيع الديموغرافي لنزلاء السجون ولا عن سعتها. وكانت بعض السجون مكتظة، لا سيما في أبو ظبي ودبي. أفادت تقارير بأن مرفق سجن ميناء راشد بصورة خاصة كان شديد الاكتظاظ بحيث واجه السجناء ظروفاً صحية سيئة للغاية.

في بعض الأحيان اعتقل سجناء لأسباب سياسية أو أمنية وعوملوا معاملة تختلف عن غيرهم من السجناء. على سبيل المثال، زُعم أن السلطات أجبرت المدون الناشط أحمد عبد الخالق، وهو من البدون (العديمي الجنسية)، كي يحصل على جواز سفر جزر القمر، واعتقلته في 22 مايو/أيار لقيامه بحملة على الإنترنت للمطالبة بحقوق الأشخاص العديمي الجنسية الذي يعيشون في البلاد، وقامت بترحيله إلى تايلاند في 16

يوليو/حزيران ومنعت عودته. وكانت السلطات قد اعتقلت في وقت سابق عبد الخالق مع أربعة ناشطين آخرين، في نيسان/أبريل 2011 لأسباب تتعلق بنشاطاته السياسية على الإنترنت. وقد حاكمته السلطات وحكمت عليه بالسجن لمدة سنتين، ثم عفت عنه في وقت لاحق في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 قبل إلقاء القبض عليه ثانية في مايو/أيار.

وكانت هناك تقارير عن سجناء توفو وهم قيد الإحتجاز.

وذكرت الصحف يوم 10 سبتمبر/أيلول أن كينياً يبلغ من العمر 35 عاماً توفي أثناء وجوده في السجن المركزي في العوير. وكانت السلطات قد حكمت عليه بالسجن لمدة عام في 2010، مع غرامة مقدارها 160,000 درهم (43596 دولار أمريكي)، لكنه بقي في السجن بعد انتهاء مدة عقوبته نظراً لعدم قدرته على دفع الغرامة. ويقال أنه أصيب بالاكنتاب ويعاني من نوبات هلع. وأفادت التقارير أن السلطات اقتادته لتلقي العلاج قبل بضعة أيام من وفاته.

ووفقاً للصحافة المحلية، في عام 2011 تلقى مواطن عماني حكماً بالسجن مدى الحياة (25 سنة) بتهمة الاتجار بالمخدرات وعثر عليه ميتاً في زنزانه في سجن دبي المركزي. وذكرت السلطات أن الشخص البالغ من العمر 35 عاماً تناول جرعة زائدة من الأقراص التي كانت في حوزته. كما أفادت أن ذلك الشخص كثيراً ما هدد بالانتحار. ومع ذلك، قال أحد السجناء أنه يعتقد بأن الضحية تم إرغامه على ابتلاع الأقراص وطلب مقابلة ممثلي الإدعاء لطلب التحقيق. لكن طلبه رفض.

وأفادت عدة تقارير أن السجناء الأجانب المحتجزين في دبي عانوا من سوء المعاملة أثناء الإحتجاز. في مايو/أيار ذكر أحد السجناء أن ضباطاً في مقر شرطة دبي أساءوا معاملته جسدياً وعقلياً وجنسياً. وفي يوليو/تموز ادعى سجين آخر أن ضباطاً أساءوا معاملته جسدياً في مخفر شرطة دبي، وأطلق سراحه بعد ذلك بوقت قصير. وفي شهر يوليو أيضاً ادعى سجين آخر أن ضباطاً اعتدوا عليه بالضرب في مقر شرطة دبي، ولكن لم يعط بياناً مكتوباً، يقال بسبب الخوف من أن ذلك قد يؤثر سلباً على قضيته.

وحصل المساجين على ماء صالح للشرب. وأفادت تقارير بأن المساجين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لم يتلقوا الرعاية الصحية المناسبة.

**الإدارة:** احتفظت السلطات بسجلات كافية عن السجن، لكنها لم تتح السجلات للجمهور. ولم تستخدم السلطات القضائية بدائل للحكم في الجرائم غير العنيفة. ولا يجوز لأمناء المظالم التدخل نيابة عن المساجين والمحتجزين. وسمح للمساجين باستقبال الزوار، ولكن لم يتضح ما إذا كان قد سمح لهم أن يمارسوا شعائرهم الدينية. وكان من حق المساجين التقدم بشكاوى إلى السلطات القضائية، إلا أن تفاصيل عمليات التحقيق في هذه الشكاوى لم تكن متاحة للجمهور.

**المراقبة:** قالت الحكومة إنها تفقدت أوضاع السجون ومراكز الإحتجاز وراقبتها. وأفادت الشرطة في دبي وأبو ظبي أنه كان بوسع المنظمات غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر الاطلاع على أوضاع السجون لو طلبت ذلك. وقد زارت منظمات خيرية غير حكومية السجون أثناء العام وقدمت دعماً مادياً، لكنها لم تستطع تحديد مدى رفاهية المساجين. والتقى خلال العام أعضاء من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان المدعومة من الحكومة، مع أنها تحصل على تمويل كبير من جهات خاصة، بمسؤولين من وزارة الداخلية الاتحادية وبمساجين أثناء زيارتهم لعدة مرافق إحتجاز. ذكرت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أن

ظروف السجن كانت "جيدة" واعترفت بحالات الاكتظاظ في حين أن الوزارة قالت بأن السلطات كانت تعمل على جعلها "ممتازة". وذكر أعضاء من الجمعية أيضاً أنهم يحققون في ادعاءات سوء المعاملة والانتهاكات.

#### د- الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، إلا أن تقارير أفادت أن الحكومة احتجزت أشخاصاً بشكل رسمي بدون توجيه تهم إليهم أو إحالتهم إلى جلسة استماع أولية. وفي بعض الأحيان احتجزت وزارة الداخلية مقيمين أجانب على نحو تعسفي. ويسمح القانون بالاحتجاز غير المحدود والروتيني والافرادى دون السماح للمحتجزين بالإستئناف. وكانت السلطات تحدد ما إذا كان يُسمح للمعتقلين بالاتصال بالمحامين وأفراد الأسرة، أو غيرهم بعد فترة غير محددة.

في بداية مارس/آذار اعتقلت السلطات أكثر من 80 شخصاً، من بينهم 12 مصرياً على الأقل مقيمين في البلاد، تم القبض عليهم بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول. وذكرت السلطان أن الأفراد كان لهم علاقة بدعوة الإصلاح، وهي منظمة مرتبطة مع الإخوان المسلمين، وكانوا يتأمرن على الإطاحة بالحكومة والهجمات ضد الأمة. جادل أفراد تجمعهم روابط بالأشخاص الذين ألقى القبض عليهم، ومنظمات أخرى، في مزاعم السلطات وأشاروا إلى أن العديد من المعتقلين دعوا إلى إصلاحات سياسية وحقوق موسعة. ألقى القبض على العديد من الأفراد بشكل تعسفي وتعرضوا للإحتجاز الإفرادى (انظر القسم 1 هـ).

#### دور الشرطة وأجهزة الأمن

تحافظ كل إمارة من الإمارات السبع على قوة شرطة محلية، وهي رسمياً فرع من وزارة الداخلية الإتحادية وتسمى المديرية العامة. وتقوم جميع المديريات العامة للشرطة على مستوى الإمارات بإنفاذ القوانين الخاصة بإمارتها على نحو مستقل. كما تقوم المديريات العامة للشرطة على مستوى الإمارات بإنفاذ القوانين الإتحادية في البلاد في إماراتهم بالتنسيق مع بعضها البعض وتحت إشراف الوزارة، لكن الطريقة التي يفعلون بها ذلك تختلف باختلاف الاعتبارات التشغيلية المحلية. وتحفظ الحكومة الإتحادية بالقوات المسلحة الإتحادية للأمن الخارجى. سيطرت السلطات المدنية بشكل فعال على قوات الشرطة على مستوى الإمارات وعلى قوات الأمن الإتحادية.

وتتمتع وزارة الداخلية بسلطة واسعة للتحقيق في الإساءات. حافظت السلطات المدنية على سيطرة فعالة على قوات الشرطة المحلية، ولدى الحكومة آليات فعالة للتحقيق وتوقيع العقوبات في قضايا إساءة المعاملة والفساد. ولم ترد أثناء العام تقارير عن إفلات قوات الأمن من العقاب. ومع ذلك، كان هناك بعض حالات لم يتم تسويتها تنطوي على ادعاءات سوء المعاملة على أيدي قوات الأمن.

لم يتوفر مزيد من المعلومات حول قضية أكتوبر التي تخص أحد ضباط شرطة دبي المتهم بخطف واغتصاب امرأة مغربية.

في يناير/كانون الثاني 2011 حكمت محكمة دبي الجنائية من الدرجة الأولى على جندي إماراتي زعم أنه ضرب واغتصب امرأة بريطانية في عام 2010 بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها 1000 درهم (حوالي 272 دولار أمريكي).

## إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

تتلقى مراكز الشرطة الشكاوى من الجمهور، وتقوم بالاعتقال، وتحيل القضايا إلى المدعي العام. ويقوم المدعي العام بعد ذلك بإحالة القضايا إلى المحاكم. ويحظر القانون اعتقال الأشخاص أو تفتيشهم بدون سبب وجيه؛ إلا أن حوادث مثل هذه وقعت في الممارسة العملية. ووردت تقارير مفادها أن قوات الأمن لم تحصل في بعض القضايا على أوامر تفتيش قضائية. ويجب أن تبلغ الشرطة المدعي العام عن أي اعتقال خلال 48 ساعة، ويجب أن يقرر المدعي العام خلال 24 ساعة ما إذا كان سيوجه الاتهام للمشتبه به أو يطلق سراحه أو يمدد احتجازه. لم يتقيد المدعي العام دائماً بفترة الـ 24 ساعة المحددة، مع أن الشرطة التزمت عادة بمدة الـ 48 ساعة المحددة لها. ويتعين على المدعين العامين تقديم لائحة الاتهام إلى محكمة خلال 14 يوماً من تاريخ إعداد تقرير الشرطة، وعندها ينبغي إبلاغ المحتجز بالتهمة الموجهة إليه؛ غير أن الأمر لم يكن كذلك في الممارسة العملية.

وبناء على التقدير المطلق لأعضاء النيابة العامة على مستوى الإمارات، تم أخذ جوازات سفر الرعايا الأجانب أثناء التحقيق معهم. وكانت هناك تقارير عن حالات تخص رعايا أجانب واجهوا صعوبات كبيرة بسبب احتجاز جوازات سفرهم. وقد وُضع حظر للسفر على أسماء بعضهم في أنظمة الهجرة. ولم ترفع السلطات حظر السفر حتى الإنتهاء من القضية من خلال الجهاز القضائي. وفي حالات الانتهاكات التقنية والمعقدة للقانون، لا سيما في التحقيق في الجرائم المالية، فقد مضى على حظر السفر ثلاث سنوات أو أكثر.

ويجوز للمدعي العام أن يأمر بحجز المتهم دون توجيه اتهام إليه لمدة تصل إلى 21 يوماً، أو أطول في بعض الحالات بأمر من إحدى المحاكم. ولا يجوز للقضاة إصدار قرار بتمديد فترة الاحتجاز إلى أكثر من 30 يوماً دون توجيه اتهام؛ إلا أنه يجوز لهم تجديد مدة الاحتجاز لمدة 30 يوماً لعدد غير محدد من المرات. ويجوز للمدعي العام احتجاز المشتبه بهم في قضايا تتعلق بالإرهاب لمدة ستة شهور دون توجيه الاتهام إليهم. وبعد توجيه تهمة الإرهاب للمتهم، يجوز للمحكمة العليا أن تمدد الاحتجاز إلى ما لا نهاية.

لا يوجد نظام رسمي للكفالة، إلا أنه يجوز للسلطات أن تفرج مؤقتاً عن المحتجز الذي يودع أموالاً أو جواز سفر أو يقدم تعهداً شخصياً بدون ضمان يوقعه طرف ثالث. وبمقتضى أحكام القانون، يجوز رفض الإفراج عن المتهم في قضية تنطوي على الوفاة، بما في ذلك القتل الخطأ غير المتعمد. وقد أفرجت السلطات عن بعض السجناء المحتجزين بتهمة تتعلق بوفاة شخص بعد دفع السجناء للدية.

ومن حق المتهم الحصول على محام بعد أن تستكمل الشرطة عملية التحقيق. وأحياناً، استجوبت الشرطة المتهم على مدى أسابيع دون السماح له بالوصول إلى محام. ويمكن للحكومة أن توفر محامين للمواطنين الأصليين المتهمين بجنايات عقوبتها السجن لمدة تتراوح من ثلاث سنوات إلى 15 سنة بحسب ما تراه مناسباً. وينص القانون على وجوب أن توفر الحكومة محامياً في القضايا التي يواجه فيها مواطنون أصليون مدعى عليهم عقوبة السجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام. بالنسبة للمحتجزين بتهمة لا تتعلق بأمن الدولة، بصورة عامة سمحت السلطات بسرعة لأفراد أسرهم الاتصال بهم؛ إلا أن السلطات احتجزت بعض الأشخاص في سجن انفرادي.

الاعتقال التعسفي: قامت الحكومة بأعمال اعتقال تعسفي، لا سيما في قضايا ادّعي أنها تنطوي على انتهاك قواعد تنظيمية تتعلق بأمن الدولة.

وقد وضعت الحكومة المواطنين في سجون انفرادية وقيود الإقامة الجبرية. وضعت السلطات في البداية اثنين من الأفراد المحتجزين بسبب صلتهم بدعوة الإصلاح قيد الإقامة الجبرية. ولم تبلغ الحكومة غالبية المعتقلين لصلاتهم المزعومة بدعوة الإصلاح بتهم محددة ضدهم في غضون الفترة الزمنية القانونية المحددة، وأفادت تقارير أنها احتجزت المعتقلين في سجون إفرادية (راجع القسم 1 هـ، السجناء والمحتجزون السياسيون).

في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، اعتقلت السلطات على نحو تعسفي أفراداً إضافيين، يحتمل أن يكونوا قد وضعوا على الإنترنت منشورات تدعم الذين تم احتجازهم سابقاً. وذكرت الحكومة أن المعتقلين لهم صلات مباشرة بدعوة الإصلاح.

في 4 فبراير/شباط أُلقت السلطات القبض على حسن محمد الحمادي، وهو عضو ناشط في مجلس إدارة جمعية المعلمين، بعد أن أعرب عن دعمه للمظاهرات في مصر في خطبة في مسجد في الشارقة. ورغم أن السلطات أفرجت عنه في وقت لاحق من ذلك الشهر، لم تتوفر أي معلومات حول ما إذا كانت قد أعادت له جواز سفره الذي تمت مصادرته أو إن كان قد أخضع لمزيد من الإجراءات القانونية.

الاحتجاز قبل المحاكمة: وفقاً للتقارير، كان الاحتجاز قبل المحاكمة في بعض القضايا طويلاً بصورة تعسفية (أنظر القسم 1- هـ، الحرمان من محاكمة علنية منصفة).

العفو: في حين أنه لا توجد هذا العام حالات عفو معروفة، إنما أصدر حاكم كل إمارة من الإمارات بصورة منتظمة في الأعياد الدينية والوطنية وبعد العودة من فترات نقاهة طويلة في الخارج عفواً عن سجناء عديدين وسدد ديونهم. ووفقاً لتقارير صحافية أصدر الحكام خلال العام عفواً عن 3910 سجيناً على الأقل، وسددوا ديون بعض المساجين.

### هـ- الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور على استقلال القضاء؛ إلا أن قرارات المحاكم ظلت تخضع لمراجعة القيادة السياسية وعانت من محاباة الأقارب. ووردت تقارير مفادها أن إدارة أمن الدولة تدخلت في الشؤون القضائية. وكان الجهاز القضائي يتكون إلى حد كبير من أجانب متعاقدين معرضين لاحتمال الترحيل، مما يزيد ضعف استقلالهم عن الحكومة. ولم يوجد فصل وظيفي بين الفرع التنفيذي والفرع القضائي.

وبحسب التقاليد، استمرت مكاتب الحكام، أو الدواوين، في مراجعة بعض الجرائم والجنح المدنية قبل إحالتها إلى النيابة. كما قامت بمراجعة الأحكام التي أصدرها القضاة، وإعادة القضايا إلى المحكمة للاستئناف إذا لم يقبلوا الحكم، وإقرار إطلاق سراح كل سجين أكمل مدته. وقد أدى انخراط الدواوين عادة في قضايا تنشأ بين مواطنين أو بين مواطن وغير مواطن إلى تأخيرات طويلة قبل الإجراءات القضائية وبعدها، كما أنها أطالت وقت بقاء المتهمين في السجون. واعتبر قرار الديوان في أية قضية تنظر فيها المحكمة قراراً نهائياً. إن اختلف أحد القضاة مع الديوان، يكون قرار الديوان هو النافذ.

### إجراءات المحاكمة

بمقتضى أحكام القانون، يعتبر المتهم بريئاً إلى أن تثبت إدانته. ويكفل الدستور الحق في محاكمة علنية، باستثناء قضايا الأمن الوطني أو القضايا التي يرى القاضي أنها تضر بالأخلاق العامة. وكما هو الحال في

البلدان التي تتبع نظم القوانين المدنية بدل القانون العام، لا توجد محاكمات أمام هيئة محلفين. ويحق للمدعى عليهم التواجد أثناء محاكمتهم، ولهم حق محدود في الحصول على محام في المحكمة. ولا يتمتع المدعى عليه بحق الحصول على محام أثناء انتظاره قرار توجيه الاتهام إليه رسمياً في مركز الشرطة أو في مكتب المدعي العام. ويحق للمدعى عليه في جميع القضايا التي قد تحمل عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أن يحصل على محام توفره الحكومة. وقد توفر الحكومة أيضاً، إذا رأت ذلك مناسباً، محامياً للمواطنين الأصليين المتهمين بتهم جنائية عقوبتها السجن لمدة ثلاث سنوات إلى 15 سنة. ويجيز القانون للمدعي العام أن يحظر وجود محامي الدفاع أثناء أية عملية تحقيق. ويجوز للمدعى عليه ولمحاميه إحضار شهود واستجواب الشهود الذين يدلون بأقوال ضده، ولكن هذا لم يحدث دائماً في الممارسة العملية. لمحامي الدفاع حق الوصول إلى الأدلة ذات الصلة التي في حوزة الحكومة، لكن هذا لم يحدث دائماً، وخاصة في قضايا أمن الدولة. وبموجب القانون، تدور جميع مرافعات المحكمة باللغة العربية. ومع أن إجراءات المحكمة تكفل للمدعى عليه الحق في مترجم، فإن المحكمة في بعض قضايا ترحيل المقيمين بصورة غير شرعية لم توفر الترجمة إلا في جلسة النطق بالحكم. وكثيراً ما استعان محامي الدفاع بمترجم للتواصل مع المدعى عليه. وفي القضايا المتعلقة بالمتهمين الأجانب، وخاصة ما يتعلق بجرائم الإخلال بالقيم والأخلاق، أقدمت السلطات أحياناً على ترحيل المدعى عليهم فوراً مستندة فقط إلى الادعاءات.

لكل نظام من أنظمة المحاكم إجراءات استئناف. ويجوز أن يُرفع طلب استئناف أحكام الإعدام إلى حاكم الإمارة التي ارتكبت فيها الجريمة أو إلى رئيس الاتحاد. وفي قضايا القتل، يتطلب تخفيف حكم الإعدام موافقة أسرة الضحية. وتفاوضت الحكومة عادة مع أسرة الضحية نيابة عن المدعى عليه لدفع دية مقابل العفو عنه وتخفيف حكم الإعدام. وفي القضايا التي تنتهي بتبرئة المتهم، يجوز للمدعي العام أن يستأنف الحكم وأن يقدم إلى محكمة أعلى أدلة جديدة أو إضافية. ويجب أن تصدر محكمة الاستئناف حكمها بالإجماع لإلغاء حكم البراءة.

واستمرت حالة المواطن الأمريكي الذي سجن في عام 2008 بتهمة ارتكاب جرائم مالية تقدير قيمتها بملايين الدراهم إلى عامها الخامس، دون إدانة وأضيف إليها تهمة جديدة في يونيو/حزيران. وبعد أن أُضرب الشخص المتهم عن الطعام في 14 مايو، أُطلق سراحه بكفالة (وقد أتى ذلك في وقت متأخر كثيراً عن وقت الإفراج عن شريكه الإماراتي في الدفاع الإماراتي)، وفي 13 يوليو/حزيران انتهك اتفاق كفالته من خلال مغادرة البلاد، وتم اعتقاله في اليمن في 18 أغسطس/أب فعاد إلى البلاد وتم سجنه ثانية بتاريخ 1 سبتمبر/أيلول. وفي بعض القضايا، سمح القاضي لأجانب متهمين بجرائم مالية أن يدافعوا عن أنفسهم بعد خروجهم من السجن بكفالة.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

أبلغ أثناء العام عن وجود أشخاص في حبس انفرادي، دون توجيه اتهام إليهم، لأسباب غير معروفة (أنظر القسم 1- د، الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي).

في أعقاب الربيع العربي، فرضت الحكومة قيوداً على أنشطة المنظمات والأفراد برغم أن لهم علاقة بدعوة الإصلاح وأن أفراداً ينتقدون الحكومة. بين شهري مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول اعتقلت السلطات أكثر من 80 فرداً تابعين لدعوة الإصلاح والإخوان المسلمين، من بينهم ما لا يقل عن 12 مصرياً مقيمون في البلد. وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين أشاروا علناً بأن هؤلاء المعتقلين خططوا لقلب نظام الحكم، لم تثبت حتى الآن هذه الاتهامات، ولم تكن المحاكمات قد بدأت بحلول نهاية العام. وظل هؤلاء الأفراد، الذين

كان من بينهم المحاميان الإماراتيان البارزان محمد الركن ومحمد المنصوري، قيد الإحتجاز رهن التحقيق. وكان من بين الذين ألقى القبض عليهم الشيخ سلطان بن كايد القاسمي رئيس دعوة الإصلاح في إمارة رأس الخيمة. وضعت السلطات القاسمي تحت الإقامة الجبرية في 20 نيسان/أبريل في قصر ابن عمه (حاكم رأس الخيمة) بعد أن ألقى خطاباً انتقد فيه قرار السلطات بسحب الجنسية من سبعة أعضاء من دعوة الإصلاح (انظر القسم 2-د) كما قامت الحكومة بترحيل الناشط المدون البدون أحمد عبد الخالق (انظر القسم 1 ج)

### الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

كان بوسع المواطنين وغير المواطنين اللجوء إلى المحاكم طلباً للتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان أو لوقفها. ومع ذلك، تأخرت المحاكم في بعض الحالات الإجراءات المتعلقة في السعي لتحقيق مثل هذه العلاجات. ولم تكن المحاكم المدنية مستقلة، شأنها في ذلك شأن جميع المحاكم في البلد. وكانت التعويضات الإدارية متاحة في حالة شكاوى العمل، وكانت شائعة بشكل خاص في قضايا الاعتداء البدني على خدم المنازل.

### و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة أو شؤون الأسرة أو المنزل أو المراسلات

يحظر الدستور الدخول إلى منزل دون إذن من صاحبه، إلا إذا قدمت الشرطة أمراً قضائياً بالتفتيش صادراً بموجب القانون، ولكن أفادت تقارير موثوقة أن قوات الأمن لم تحصل أحياناً على أوامر قضائية بالتفتيش. وكانت إجراءات عناصر الشرطة المتعلقة بتفتيش الأماكن خاضعة لمراجعة وزارة الداخلية، وكانت عناصر الشرطة تخضع لإجراء تأديبي إذا تبين أن إجراءاتهم اتسمت بعدم المسؤولية.

ويكفل الدستور حرية وسرية المراسلات بالبريد والبرق وجميع وسائل الاتصالات الأخرى. إلا أن تقارير أفادت أن الحكومة راقبت بعض الرسائل القادمة من الخارج وراقبت خطوط الهاتف والبريد الصادر إلى الخارج، كما تنصت على المكالمات الهاتفية دون إجراءات قانونية.

يحرم التفسير المحلي للشريعة زواج المرأة المسلمة من غير مسلم، ويحرم زواج المسلم من امرأة "غير كتابية"، أي تتبع ديناً غير الدين الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي. وينص القانون على العقاب البدني للعلاقات الجنسية والحمل خارج إطار الزواج.

في 8 أغسطس/آب أخضعت السلطات فتاة حامل عمرها 15 ، كانت قد وُجّهت إليها تهمة ممارسة الجنس قبل الزواج، لاختبار العذرية. ووفقاً لتقرير السلطات الطبي، كانت الفتاة لا تزال عذراء على الرغم من كونها في الإِسبوع الـ 29 من الحمل وقت الإختبار. ووضعت السلطات الفتاة وصديقها البالغ من العمر 17 سنة تحت إشراف دائرة القضاء في دبي. ولم تتوفر أية معلومات أخرى حتى نهاية العام. وشمل الإشراف القضائي عادة إيواء الأفراد في قطاع الإسكان لضمان رفاههم، ووفر للعائلات الوساطة والمصالحة، ومنع الأقارب من إيذاء الأفراد أو ارتكاب جرائم شرف.

### القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها .

#### أ. حرية التعبير والصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة؛ إلا أن القانون يحظر انتقاد الحكام ويحظر أي خطاب قد يؤدي إلى أو يشجع على حدوث اضطرابات، وفي الممارسة العملية، قيدت الحكومة حرية التعبير وحرية الصحافة.

حرية التعبير: بعد أن بدأ الربيع العربي في 2011، قيدت السلطات بشدة توجيه الانتقاد العلني للحكومة وللوزراء. وواصلت الحكومة خلال العام الاعتقالات أو فرض قيود أخرى ذات صلة، بحسب ما أفادت التقارير، بأنشطة سياسية إسلامية ودعوا إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية. (انظر القسم 1 د.)

في 31 يوليو/تموز أخطرت السلطات أستاذاً أجنبياً يدرّس مادة الصحافة في جامعة محلية، ويكتب عموداً أيضاً في صحيفة محلية، أنه تم إلغاء التصريح له بالعمل والإقامة. وطرده الحكومة في نهاية شهر أغسطس/آب. واعتقد الأستاذ أن الحكومة طردته بسبب انتقاده الصريح لعدم وجود حرية صحافة في البلاد ودعوته لتوسيع نطاق تلك الحرية. وكانت هناك تقارير تفيد بأن السلطات طردت أيضاً بعض الأشخاص الذين أدلوا بتعليقات حول وسائل الإعلام الإجتماعية دعماً للانتخابات في بلدان الربيع العربي.

حرية الصحافة: باستثناء مكاتب وسائل الإعلام الموجودة في منطقتي التجارة الحرة الخاصتين في دبي وأبو ظبي ووسائل الإعلام الناطقة بلغات أجنبية الموجهة إلى المقيمين الأجانب، كانت معظم الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة مملوكة للحكومة وتلتزم بالمبادئ التوجيهية الحكومية للإعلام غير المنشورة. وقد أثرت الحكومة أيضاً على وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص، وبصورة خاصة من خلال المجلس الوطني للإعلام الذي أشرف مباشرة على كافة محتويات وسائل الإعلام. وكانت أطباق استقبال الأقمار الصناعية منتشرة انتشاراً واسعاً ووفرت إمكانية الوصول إلى الإرسال الدولي بدون رقابة محلية.

الرقابة أو القيود على المحتوى: يقوم المجلس الوطني للإعلام، المُعين من قبل الرئيس، بإصدار التراخيص لجميع المطبوعات ومراقبتها، بما في ذلك مطبوعات الجمعيات الخاصة، وذلك بمقتضى القانون. ويجيز القانون مراقبة المطبوعات المحلية والأجنبية لحذف النقد الموجه إلى الحكومة أو الأسر الحاكمة أو الحكومات الصديقة؛ وكذلك البيانات التي "تهدد الاستقرار الاجتماعي"؛ والمواد التي تعتبر إباحية أو مفرطة في العنف أو تُحقر الإسلام أو تدعم مواقف معينة للحكومة الإسرائيلية. ووفقاً للمجلس الوطني للإعلام ومسؤولي شرطة دبي، لم تعط للصحافيين تعليمات محددة بشأن النشر؛ إلا أن التقارير أفادت أن مسؤولين حكوميين حذروا الصحافيين عندما نشروا مواد اعتبرت حساسة سياسياً أو ثقافياً. ومارس الصحافيون رقابة ذاتية في تناول القضايا التي يختارون تغطيتها بسبب الخوف من عقوبة الحكومة، لا سيما وأن معظم الصحافيين من المواطنين الأجانب ويمكن ترحيلهم. ولم تعرض للبيع في البلد بعض الكتب التي اعتبرت ناقدة للحكومة والإسلام والثقافة الإماراتية والقبلية.

في سبتمبر/أيلول نشر صحفي أجنبي تقريراً يبرز خبراته العملية مع الخليج تايمز في دبي. وأفاد الصحفي أن غرفة الأنباء عرفت تبعات إساءة استعمال المصطلح أو الإبلاغ عن مواضيع حساسة مثل الترحيل. كما أشار الكاتب الصحفي أنه تم رفض أحد مقالاته عن المقتي الأكبر للمملكة العربية السعودية، وكانت المناقشات بشأن النزاعات الإقليمية مع إيران خارج نطاق البحث، وقد تم إعطاء أحد زملاء العمل إجازة غير مدفوعة الأجر لسماحه بظهور مصطلح "الخليج الفارسي" في مقال على الإنترنت.

قوانين القذح والتشهير/الأمن الوطني: استخدمت الحكومة قوانين التشهير لقمع انتقاد قادتها ومؤسساتها. وفي حين اعتقلت الحكومة صحافيين ووجهت لهم التهم، إلا أنها لم تفرض عليهم عقوبات بالسجن بتهمة التشهير منذ العام 2007. في 15 ديسمبر/كانون الأول، اعتقلت السلطات ثلاثة أفراد هم سعيد الشامسي

وناجي النعيمي وسعيد الشحي دون تقديم سبب لاعتقالهم. ومع ذلك، كانت هناك تقارير تقول بأن هؤلاء الأشخاص، الذين تم شملهم في مجموعة تضم أكثر من ثمانين محتجزاً يزعم بارتباطهم بدعوة الإصلاح، وكانت لهم صلات بحسابات على تويتر انتقدت الحكومة وانتقدت احتجاج الأفراد ذوي الصلة المزعومة بدعوة الإصلاح، وطالبوا بالحرية والديمقراطية.

وظلت عقوبات أخرى نافذة ضد منتهكي قوانين التشهير، بما في ذلك وقف النشر لفترة محددة وغرامات مقدارها خمسة ملايين درهم (1.32 مليون دولار أمريكي) لتناول كبار المسؤولين أو أفراد من الأسر الإماراتية الحاكمة بالذم، وغرامة مقدارها 500 ألف درهم (136240 ألف دولار أمريكي) لتضليل الجمهور أو الإضرار بسمعة البلد أو العلاقات الخارجية أو الاقتصاد.

### حرية الوصول إلى الإنترنت

قيدت الحكومة القدرة على الوصول إلى بعض المواقع على شبكة الإنترنت، وراقبت غرف الدردشة وخدمات تبادل الرسائل الفورية والمدونات الإلكترونية. وكانت الرقابة الذاتية واضحة في العديد من غرف الدردشة والمدونات الإلكترونية، وأفادت تقارير أن وزارة الداخلية راقبت استخدام شبكة الإنترنت في مقاهي الإنترنت. في أغسطس/آب 2011 أعلنت شرطة دبي أن الأفراد يمكن سجنهم لإساءة استخدام الإنترنت. وواصلت الشرطة مراقبة استخدام الإنترنت، وتحديدًا على مواقع التواصل الاجتماعي. وركزت الشرطة على الاستخدام الذي اعتقدت أنه يحرض على الأعمال الإجرامية، ويتعارض مع الثقافة السياسية للبلد والأخلاق الاجتماعية، أو يشتمل على عبارات تشهيرية أو مسيئة. في 28 مارس/آذار، أعلن مدير المعهد القضائي في دبي أن الناس قد يواجهون عقوبات جنائية في حالات القذف أو التشهير أو استخدام لغة مهينة، مستشهداً بإجراءات معمول بها في كل من الكويت والمملكة المتحدة. وفي 20 مايو/أيار، أعلنت شرطة دبي أنه منذ بداية العام تم إغلاق 15 حساباً على الفيسبوك وتويتر لاعتقادها أن تلك المواقع شاركت في خطابات مسيئة أو تشهيرية.

واستخدمت الشركتان الوحيدتان اللتان كانتا توفران خدمات الاتصال بشبكة الإنترنت وحدة خدمة البروكسي لمنع المشتركين من الوصول إلى مواد تعتبر غير متماشية مع قيم البلد، كما حددتها وزارة الداخلية. وشملت المواد المحظورة المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت ومجموعة متنوعة واسعة من المواقع الأخرى التي تعتبر غير لائقة، بما في ذلك تلك التي تناولت التواعد والزواج، وقضايا المثليين والبهائية واليهودية والإلحاد والانتقادات السلبية للإسلام، وشهادات من مسلمين سابقين تحولوا إلى المسيحية، وطرق شرح كيفية الإلتفاف على خوادم البروكسي، وبعض المواقع التي نشأت في إسرائيل. وكانت وحدات خدمة البروكسي تحجب أحياناً فئات عديدة من مواقع شبكة الإنترنت. وكانت الشركتان اللتان توفران خدمات الإنترنت تحصلان على قائمة بالمواقع المحظورة بصورة أساسية من قوائم تشتريها من شركات خاصة، وإن كان بوسع الأفراد أيضاً إبلاغ الشركتين بالمسيئة منها ويطلبون حجبها. وظلت مواقع ذات توجه اجتماعي وسياسي إما محجوبة أو معدلة طوال العام. وكانت محتويات مواقع وسائل الإعلام الدولية، التي يمكن الوصول إليها من خلال مقدمي خدمات الإنترنت في الإمارات العربية، تخضع للمراقبة. وحجبت الحكومة أيضاً بعض المواقع التي احتوت على مواد تنتقد الأسر الحاكمة. وكان المجلس الوطني للإعلام مسؤولاً عن إعداد قائمة بالمواقع المحظورة. ولم يمتلك مقدمو الخدمات صلاحية حذف مواقع على شبكة الإنترنت من قوائم المواقع المحظورة دون موافقة الحكومة. وحجبت الحكومة أيضاً، جزئياً على الأقل، الصوت عن مواقع الإنترنت مثل سكايب وفيس تايم، بتقييد التحميل للبرنامج ومنع المكالمات باستخدام سكايب إلى الهاتف ومنع مكالمات تايم من كمبيوتر. كميوتو.

ويجزم القانون صراحة استخدام شبكة الإنترنت لارتكاب عدد كبير ومتنوع من الانتهاكات، وينص على فرض غرامات وعقوبات بالسجن على مستخدمي الإنترنت الذين ينتهكون الأعراف السياسية والاجتماعية والدينية. ويجرم القانون أيضاً الأعمال التي ترتبط بصورة عامة "بالجرائم الإلكترونية"، مثل التسلل والانتحال وأشكال الاحتيال المالي الأخرى. وينص القانون على فرض عقوبات على استخدام الإنترنت لمعارضة الإسلام أو لحث المسلمين على اعتناق دين آخر أو للإساءة لموقع مقدس أو شعائر مقدسة لأي دين، أو لإهانة أي دين، أو لتشجيع شخص على ارتكاب خطيئة أو انتهاك "القيم العائلية" بنشر أخبار أو صور تتعلق بالحياة الخاصة لشخص ما أو أسرة ما.

أصدرت الحكومة مرسوماً جديداً بتاريخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني بشأن التعبير على الإنترنت. وشمل المرسوم أحكاماً توضح أن القيود القائمة المفروضة على حرية التعبير تمتد لتشمل التواصل عبر الإنترنت، بما في ذلك التواصل الاجتماعي. وشملت إجراءات الحظر على التعبير انتقاد أو تشويه صورة الحكومة ومسؤوليها والدين وكذلك إهانة البلدان المجاورة أو الدعوة إلى الإحتجاجات والمظاهرات. كما زاد المرسوم أيضاً العقوبات على المخالفين.

### الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

فرضت الحكومة قيوداً على الحرية الأكاديمية، بما في ذلك كلام المعلمين سواء داخل أو خارج الفصول الدراسية (راجع القسم 2.أ) وراقبت المواد الدراسية الخاصة بالمدارس. وكان عقد مؤتمرات لمناقشة القضايا السياسية يقتضي الحصول على إذن رسمي، وواجهت المنظمات صعوبة في إيجاد أماكن لعقد اجتماعات في المناسبات العامة التي تناقش مسائل مثيرة للخلاف.

وفي العادة، تجنبت المؤسسات الثقافية عرض أعمال فنية تنتقد النظام الحاكم أو الدين. وعادة استخدمت المؤسسات الثقافية وغيرها الرقابة الذاتية لمحتوى المواد المقدمة للجمهور. على سبيل المثال، راجع النواب سنوياً، وقدموا اقتراحات بشأن محتوى معرض آرت دبي للفنون قبل افتتاحه، لتحديد اللوحات أو القطع التي "قد لا تكون منسجمة مع القيم الاجتماعية والثقافية للبلد." في 20 مارس/آذار منعت السلطات عرض لوحتين متصلتين بالصحة العربية من معرض الفنون. وأفاد مدير المعرض أن ضباطاً يرتدون ملابس مدنية وعناصر أمن منعوا عرض لوحات للفنان الليبي شادي الزقروق والفنان المغربي زكريا رحمانى. وأبلغت السلطات المدير بعدم عرضها مرة أخرى.

### ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، غير أن ممارسات الحكومة على أرض الواقع لم تحترم هذه الحقوق.

### حرية التجمع

يقتضي القانون الحصول على تصريح من الحكومة لتنظيم تجمعات عامة. وأثناء العام، فرقت السلطات تجمعات أو احتجاجات مرتجلة غير مرخصة، وفي بعض الأحيان ألقط القبض على المشاركين. وفي حين أنه لم يوجد معيار موحد يحدد عدد الأشخاص الذين يمكن أن يتجمعوا، فإن ممثلي المجتمع المدني أفادوا بأن

المجموعات المكونة من أربعة أشخاص أو أكثر، التي ليس لديها ترخيص، يمكن أن يطلب إليها التفرق. لم تتدخل الحكومة على نحو منتظم بالتجمعات العشوائية وغير السياسية المنعقدة في الأماكن العامة بدون الحصول على تصريح من الحكومة، إلا إذا وردت شكاوى ضد هذه التجمعات. وبصورة عامة، سمحت الحكومة بالتجمعات السياسية المؤيدة لسياساتها.

في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، اجتمع حوالي 100 شخص من أقرباء المحتجزين الذين يزيد عددهم عن 80 لصلتهم المزعومة بدعوة الإصلاح، خارج المحكمة العليا في أبو ظبي وطالبوا بالإفراج الفوري عن المعتقلين ومنحهم الحق في محاكمة عادلة. ووفقاً لتقارير على تويتر، زعم أن سلطات الأمن حجبت 100 من الحسابات المصرفية التابعة لأقارب المعتقلين وأفراد أسرهم بعد مشاركتهم في اعتصام. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني، أفاد مسؤولون من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أن اثنين فقط من أفراد الأسر شاركوا في الاعتصام وأن السلطات اتصلت بهم بخصوص تجميد حساباتهم المصرفية. وادعى مسؤولون من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أن تقارير تويتر غير مؤكدة ولم تكن دقيقة، وأن تجميد الحسابات المصرفية يحتمل أن يكون غير ذي صلة.

في 10 فبراير/شباط قامت الحكومة بفض مظاهرة من أكثر من 2000 متظاهر أمام القنصلية السورية في دبي، بعد أن سُمح باحتجاج أصغر في نفس الموقع في 4 شباط. وقد فضت السلطات المظاهرة لأن المشاركين كانوا يحتجون دون ترخيص. وفي وقت لاحق، ألغت الحكومة تصاريح إقامة لعشرات من المتظاهرين المشاركين بالاحتجاج ضد الحكومة السورية، على الرغم من أنه لم ترد تقارير عن عمليات ترحيل فعلي.

### حرية تكوين الجمعيات

تعتبر المنظمات السياسية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية بما في ذلك دعوة الإصلاح منظمات غير قانونية. ويتعين على جميع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وتلقى العديد منها مساعدات حكومية. وتتقضي قوانين التسجيل أن يكون جميع أعضاء المنظمة المصوتين وجميع أعضاء مجلس الإدارة أيضاً إماراتيين، وهذا استثنى حوالي 90 في المائة من السكان من المشاركة مشاركة كاملة في هذه المنظمات. وكانت هناك حوالي 130 منظمة غير حكومية محلية – معظمها جمعيات مواطنين لأغراض اقتصادية ودينية واجتماعية وثقافية ورياضية وأغراض أخرى مسجلة لدى الوزارة. ومع ذلك فقد لاحظت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أن معظم هذه المنظمات كانت غير ناشطة. وواصلت أكثر من 25 منظمة غير حكومية محلية غير مسجلة تعنى بمواضيع غير سياسية، نشاطها في ظل تدخل حكومي لا يذكر أو منعدم تماماً. ويتعين على الجمعيات إتباع التوجيهات الحكومية الخاصة بالرقابة والحصول على موافقة حكومية مسبقاً قبل نشر أي مواد.

خلال العام أعلنت الحكومة إغلاق العديد من المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج والتي لها مكاتب في البلاد، بما في ذلك المعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة كونراد أديناور ستيفونغ، ومركز أبو ظبي غالوب، ومؤسسة راند (للبحوث والتطوير) (انظر القسم 5). وجاءت هذه الإغلاقات في أعقاب قرار الحكومة في عام 2011 لحل مجالس إدارات اثنين من المنظمات المهنية الإماراتية.

### ج- الحرية الدينية

رجى مراجعة تقرير الحريات الدينية الدولية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية على الموقع [rpt/irf/drl/j/gov.state.www](http://rpt/irf/drl/j/gov.state.www).

#### د - حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين ومن لا يحملون جنسية

يكفل القانون حرية التنقل في داخل البلاد، و الهجرة، و العودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق في الواقع العملي؛ إلا أن الحكومة فرضت قيوداً قانونية على السفر للخارج. وتعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وغيره من المنظمات الإنسانية على أسس إنسانية، إلا أنها لم تمنح صفة اللجوء أو وضعية اللاجئ. قيد عدم وجود جوازات سفر أو وثائق هوية أخرى لدى عديمي الجنسية حركتهم داخل البلد وقيد سفرهم إلى الخارج.

السفر إلى الخارج : ذكر مواطنون ذكور قيد التحقيق بسبب تورطهم في نزاعات قانونية بأنهم عموماً لم يسمح لهم بالسفر إلى الخارج. ويستطيع الزوج وفقاً للتقاليد منع زوجته وأطفاله القصر وبناته الراشقات غير المتزوجات من مغادرة البلاد من خلال التحفظ على جوازات سفرهم. ولا يمكن للبدون السفر دولياً بدون جوازات سفر.

الجنسية: يجوز للحكومة إلغاء جوازات سفر المواطنين المتجنسين ووضعهم القانوني كمواطنين في حالة قيامهم بأعمال إجرامية أو مستفزة سياسياً. وفي كانون الأول/ديسمبر، سحبت السلطات الحكومية الجنسية من ستة أعضاء من منظمة دعوة الإصلاح، لتوقيع التماس يدعو إلى برلمان منتخب يتمتع بصلاحيات تنفيذية. في 9 نيسان/أبريل اعتقلت السلطات هؤلاء الأشخاص الستة، حسبما ورد جزئياً لرفضهم الحصول على جنسية بلد آخر. وفي 25 مارس/آذار اعتقل شخص آخر ناشط سياسياً بدعوى صلته بدعوة الإصلاح، وكانت السلطات قد سحبت منه جنسيته في مارس 2011. ولجأ هؤلاء الأفراد السبعة إلى القضاء للطعن في سحب جنسيتهم منهم، لكن المحاكم الاتحادية تأخرت في سماع قضيتهم مرات عديدة طوال العام. في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، أيدت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي سحب الجنسية من قبل المحكمة الاتحادية الابتدائية ورفضت الاستئناف المقدم من أولئك الطلب ضد وزارة الداخلية. وكانوا لا يزالون رهن الاحتجاز بحلول نهاية العام.

#### حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: لا ينص القوانين على منح لجوء سياسي أو منح صفة لاجئ، ولا يوجد نظام مدون لتوفير الحماية للاجئين. لكن في الممارسة العملية وبالتنسيق الوثيق مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العاملين في البلد، قامت الحكومة، في بعض الحالات، بحماية اللاجئين من الترحيل أو الإجبار على العودة إلى دولة قد تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو عضويتهم في مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائهم السياسية.

إساءة معاملة اللاجئين: واصلت الحكومة احتجاز بعض الأشخاص الذين يطلبون منحهم وضع لاجئ، أثناء انتظارهم لإعادة توطينهم في بلدان أخرى.

الوصول إلى الخدمات الأساسية: نظراً لأن الحصول على الوظائف والتعليم والخدمات العامة الأخرى يتوقف على كون إقامة الشخص قانونية، فإن اللاجئين غير مؤهلين للحصول على هذه المزايا ما لم يكتسبوا الإقامة القانونية التي منحها الحكومة في بعض الحالات، ولا سيما بعد تدخل ممثلي المفوضية.

### الأشخاص عديمو الجنسية

أشارت التقديرات إلى أنه يقيم في البلد ما بين 20,000 إلى 100,000 شخص لا يحملون أية جنسية أو إثبات جنسية (يعرفون باسم "بدون")، إلا أنه لم يجر التحقق من هذا العدد. ويعزى عدم وجود جنسية لدى معظم البدون إلى أنهم لم يحددوا انتماءهم القبلي المفضل الذي استخدم لتحديد الجنسية عندما تأسس البلد. ودخل آخرون منهم البلاد، بشكل شرعي أو غير شرعي، بحثاً عن عمل. وبصورة عامة، يحصل المرء على الجنسية من والده؛ وبالتالي فإن أبناء البدون الذين ولدوا على أراضي البلد ظلوا عديمي الجنسية. الحكومة لديها عملية تجنيس، ويمكن للأفراد التقديم بطلب للحصول على الجنسية. على سبيل المثال، لا يحصل أبناء المواطنين المتزوجات من أجنبيات على الجنسية بصورة تلقائية عند الولادة، ولكن بوسع الأم أن تحصل على الجنسية لأبنائها بعد تقديم طلب، توافق عليه الحكومة في العادة. ويجوز للمرأة الأجنبية التي تتزوج من مواطن الحصول على الجنسية بعد مرور 10 سنوات على زواجها، كما يجوز لأي شخص الحصول على جواز سفر عن طريق قرار رئاسي رسمي.

وفي أعقاب إعلان الرئيس خليفة بن زايد في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في الإحتفال بالعيد الوطني الأربعين أصبح يحق لأطفال الأمهات الإماراتيات المتزوجات من أجنبيات تقديم طلب للحصول على الجنسية. وقد شكلت الحكومة لجنة لمراجعة هذه الطلبات ومنح الجنسية لـ 2047 طفلاً. في 28 تموز/يوليو وسعت الحكومة صلاحيات نفس اللجنة لمراجعة طلبات أولئك البدون الذين يمكن أن تنطبق عليهم شروط قانونية معينة ليصبحوا مؤهلين للحصول على الجنسية، ويمكنهم فيما بعد الوصول إلى التعليم والحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة. إلا أنه لم ترد تقارير أثناء العام عن حصول أشخاص عديمي الجنسية على الجنسية. وأفادت تقارير من عديمي الجنسية أنه تم إجبارهم على قبول جنسية بلد آخر، وتحديدًا من جمهورية جزر القمر، كوسيلة للحصول على جواز سفر وهوية قانونيين. وإن تم ترحيلهم فلن تقبل جزر القمر هؤلاء الأشخاص الذي سيضطرون لإيجاد ملجأ في بلد آخر.

وقيل إن البدون تعرضوا للمضايقة من مسؤولين حكوميين وكانوا في موقف ضعيف لأنهم لا يتمتعون بوضع قانوني. وقد واجهوا التمييز في العمالة وكان حصولهم على الرعاية الطبية والتعليم مقيداً. وكانت حركتهم داخل البلد وخارجه، مقيدة لعدم وجود جوازات سفر أو وثائق تعريفية أخرى لديهم.

### القسم 3 حق المواطنين في تغيير حكومتهم: لحقوق السياسية احترام ا .

لا يمنح القانون المواطنين حق تغيير حكومة بلادهم. السلطات التنفيذية والتشريعية تقع في أيدي المجلس الأعلى للاتحاد، وهو هيئة مشكلة من الحكام الذين توارثوا الحكم في الإمارات السبع. وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائب رئيس للبلد. وتُتخذ القرارات على المستوى الاتحادي بصفة عامة بإجماع الحكام وأسرههم والأسر البارزة الأخرى. وتقوم الأسر الحاكمة، بالتشاور مع الشخصيات القبلية البارزة الأخرى، باختيار حكام الإمارات الجدد.

وبوسع المواطنين أن يعربوا لقادتهم مباشرة عن اهتماماتهم من خلال آليات تشاورية تقليدية مثل المجالس المفتوحة. وقد حضرت النساء بعض المجالس، لكن مفوضين من الرجال أعربوا عن قلقهم من وجود النساء في المجالس التي كانت مغلقة أمامهم. ووردت تقارير أن مجالس للنساء فقط عقدت في بعض الأحيان.

#### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في حين أنه لم تجر انتخابات عامة ديمقراطية، قام حوالي 130 000 عضو معينين في أيلول/سبتمبر 2011 بانتخاب 20 عضواً للمجلس الوطني الاتحادي، وهو هيئة استشارية مكونة من 40 عضواً ولا يملك صلاحية تشريعية. وتوزع مقاعد المجلس الوطني الاتحادي على الإمارات على أساس عدد السكان في كل إمارة. يعين كل حاكم من حكام الإمارات الجزء المخصص لإمارته من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي العشرين. وقد افتقرت عملية تعيين الناخبين إلى الشفافية. شارك ما يقرب من 28 في المائة من الناخبين المؤهلين، وانتخبوا امرأة واحدة من بين 28 عضواً من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، مع تعيين ست نساء أخريات من قبل حكام إماراتهم. وترشح أكثر من 460 مرشحاً، طالب بعضهم علانية بصلاحية تشريعية أكبر دون عقاب انتقالي من الحكومة.

الأحزاب السياسية: لم يتمتع المواطنون بحق تشكيل أحزاب سياسية. في 1 آب/أغسطس رد عدة مواطنين بقيادة أحمد الدقي على اعتقال ما يزعم أنهم إسلاميون (راجع القسم 1.هـ) بالإعلان عن تشكيل أول حزب سياسي في البلاد يدعى حزب "الأمة". وتحدث وزير الدولية للشؤون الخارجية وشؤون المجلس الوطني الإتحاد أنور قرقاش نيابة عن الحكومة في حسابه على تويتر، منتقداً على الفور تشكيل الحزب. وذكر في وقت لاحق في افتتاحية بتاريخ 26 آب/أغسطس أن البلاد لا تطمح إلى نظام التعددية الحزبية والسياسية، وأن إسلاميين سياسيين جيدي التنظيم يرغبون في تشكيل أحزاب سياسية ويهددون مجتمع البلاد المنفتح والمتسامح.

مشاركة النساء والأقليات: مع أن بعض الممارسات التقليدية لم تشجع المرأة على المشاركة السياسية، أعطت الحكومة أولوية لمشاركة المرأة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في أيلول/سبتمبر 2011 وفي مجالات أخرى. وشكلت النساء 46 في المائة من مجموع الناخبين، الذين عينهم حكام الولايات، و 18 في المائة من المرشحين لعضوية المجلس الوطني الاتحادي. وكانت هناك أربع نساء في مجلس الوزراء من أصل 22 وزيراً، اثنتان منهما في مناصب وزارية، وسبع نساء، إحداهن منتخبة، خدمن في المجلس الوطني الاتحادي.

لم تتبوأ الأقليات، بما فيها الشيعة، مناصب اتحادية رفيعة باستثناء السلك القضائي. وكان العديد من القضاة أجانب متعاقدين.

#### القسم 4 الفساد الرسمي وانعدام الشفافية الحكومية .

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية على من يمارس الفساد على المستوى الرسمي، وبصورة عامة، طبقت الحكومة هذه القوانين بفعالية. وقد وردت بعض تقارير عن الفساد الحكومي على المستوى الإداري. ووفقاً لتقارير إضافية، فإن الأشخاص الذين لهم صلة بالأسر الحاكمة لم يعاقبوا على ممارسة الفساد نتيجة لعدم وجود قضاء مستقل. كما أن ممارسة محاباة الأقارب والفساد المالي والقانوني موجودان. ولم تكن توجد

قوانين تنظم الإفصاح المالي من جانب المسؤولين الذين يشغلون مناصب حكومية. وكانت مسؤولية مكافحة الفساد في الحكومة تقع على عاتق وزارة الداخلية ووزارة العدل وديوان المحاسبة.

في 9 أيلول/سبتمبر، ذكرت الصحافة المحلية أن السلطات ألقت القبض على مسؤول حكومي أجنبي يعمل لحساب شركة أبو ظبي للتوزيع لتقاضيه رشوى قيمتها 10000 درهم (2725 دولار) من مقاولين مقابل خدمات في مجال الطاقة. ولم تتوفر أية معلومات أخرى حول هذه القضية بحلول نهاية العام.

لا يوجد قانون يلزم المسؤولين في الكشف عن دخلهم وأصولهم. يكفل القانون إمكانية وصول الجمهور العام للمعلومات الحكومية والاطلاع عليها، إلا أن الحكومة طبقت هذا البند بشكل انتقائي. وكانت طلبات الحصول على المعلومات عادة لا تحظى بأية استجابة. ولم ترد تقارير عن أنشطة لتوعية الناس أو تدريب الموظفين العموميين لتشجيع الاستخدام الفعال للقانون للوصول إلى المعلومات العامة.

### القسم 5 موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

لم تسمح الحكومة بصورة عامة للمنظمات أن تركز اهتمامها على القضايا السياسية. وفي بداية العام، كانت توجد منطمتان محليتان معنيتان بحقوق الإنسان، هما: جمعية الإمارات لحقوق الإنسان شبه المستقلة التي كانت تركز على قضايا حقوق الإنسان والشكاوى المتعلقة بها، مثل حقوق العمال وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية ورفاه المساجين ومعاملتهم معاملة إنسانية؛ ولجنة حقوق الإنسان في جمعية الحقوقيين المدعومة من الحكومة، والتي ركزت على التثقيف بحقوق الإنسان وعقدت حلقات دراسية وندوات خاضعة لموافقة الحكومة. وعلى الرغم من أن المدعي العام الحكومي ترأس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، لكن الجمعية تلقت تمويلاً محدوداً من الحكومة، وعمل أعضاء آخرون في الجمعية في مستويات أدنى، سواء في مؤسسات محلية وفي الحكومة الفدرالية. واعتبرت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان نفسها بأنها تعمل بشكل مستقل وبيادية دون تدخل من الحكومة وبصرف النظر عن المتطلبات التي تنطبق على كافة الجمعيات في البلاد.

في نيسان/أبريل 2011 قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بحل مجالس إدارة القانونيين وجمعيات المعلمين بعد أن وقع ممثلون التماساً على الإنترنت يدعو لإصلاحات سياسية أكبر. وذكرت الوزارة أن كلا المجموعتين انتهكتا قوانين تحظر التدخل التنظيمي في السياسة أو مسائل أمن الدولة. وقد قامت الحكومة بتوجيه ودعم مشاركة أعضاء المنظمات غير الحكومية في أنشطة خارج البلاد. وتعين حصول جميع المشاركين على إذن حكومي قبل حضور هذه المناسبات، حتى وإن كانوا من غير المتكلمين فيها، وكان بوسع الحكومة أن تقيد سفر ممثلي المنظمات غير الحكومية للمشاركة في مؤتمرات في الخارج.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: لم تسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بإنشاء مكاتب لها داخل الدولة، ولكنها سمحت لممثليها بزيارة البلاد على أساس محدود. ولم تتوفر معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية.

وفي 25 يناير، عقدت هيومن رايتس ووتش مؤتمراً صحفياً في دبي أصدرت خلاله تقريرها العالمي لعام 2012 الذي يسلط الضوء على انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان في البلاد. وقرب نهاية المؤتمر الصحفي، دخل فجأة عدد من الرجال، كانوا يرتدون ملابس إماراتية تقليدية، إلى قاعة الاجتماع وقالوا أنهم من وزارة

التنمية الاقتصادية في دبي، وطلبوا أن يروا التصريح بهذا الحدث، وعندما لم يتم إبراز التصريح طلبوا من المجتمعين التفرق على الفور.

في مارس/أذار أغلقت السلطات ثلاث منظمات غير حكومية ذات تمويل أجنبي: مركز أبو ظبي غالوب ومؤسسة كونراد أديناور ستيفونغ والمعهد الديمقراطي الوطني. واتهمت السلطات منظمات من أصل ثلاث منظمات خارجية تعمل بصورة غير قانونية بدون رخصة عمل، أو بدعوى إساءة استخدام الرخصة. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات لم تركز حصراً على قضايا حقوق الإنسان، لكن موضوعات برامجها شملت المشاركة السياسية وحقوق وسائل الإعلام وتمكين المرأة وتطور المؤسسات السياسية. ولم يقيم المعهد الديمقراطي الوطني بتطبيق أية برامج في البلاد. وفي نوفمبر/تشرين الثاني أغلقت السلطات أيضاً مكتب أبو ظبي لمؤسسة راند التي أجرت أبحاثاً ورفعت تقارير بشأن موضوعات اعتبرتها الحكومة حساسة.

### القسم 6 التمييز وإساءات المجتمع والاتجار بالأفراد .

يكفل الدستور المساواة للمواطنين أمام القانون بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو جنسيتهم أو وضعهم الاجتماعي، ويحظر القانون التمييز على أساس الإعاقة، ومع ذلك، كان التمييز القانوني والثقافي يُمارس، وكان ممارسوه يفلتون من العقاب. لا يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس أو التوجه الجنسي أو هوية النوع الاجتماعي. ولا يحظر التمييز على أساس اللغة، كما أنه لا يكفل المساواة لغير المواطنين.

#### المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب ويعاقب مرتكبه بالإعدام بموجب قانون العقوبات. إلا أن قانون العقوبات لا يتطرق إلى اغتصاب الزوج للزوجة. ويجيز قانون العقوبات للرجل، وفقاً لتقديره، استخدام الوسائل المادية، بما في ذلك العنف، ضد الإناث والفتيات من أفراد أسرته. وتم أحياناً تقديم قضايا تتعلق بإساءة المعاملة الأسرية بوصفها قضايا اعتداء دون نية القتل، ويعاقب عليها القانون بالسجن لمدة 10 سنوات إذا أدت إلى الموت، والسجن سبع سنوات إذا تسببت في إحداث إعاقة دائمة، والسجن سنة واحدة إذا أحدثت أذى مؤقتاً.

وبصورة عامة، لم تطبق الحكومة هذه القوانين بفعالية. كانت إساءة معاملة المرأة داخل الأسرة لا تزال مشكلة، وقد شمل ذلك سوء المعاملة الزوجية. وأفادت تقارير بأن أرباب العمل اغتصبوا خادمت منازل أجنبيات أو اعتدوا عليهن جنسياً. ونادراً ما وصلت تلك الحالات إلى المحكمة، والحالات التي وصلت إلى المحكمة كان معدل الإدانة المتعلق بها منخفضاً. في المحاكم التي تطبق الشريعة، ساهم عبء الإثبات الثقيل جداً في قضايا الاغتصاب في تدني نسبة الإدانة. إضافة إلى ذلك، واجهت الإناث اللواتي كن ضحايا للاغتصاب أو لجرائم جنسية احتمال محاكمتهن من قبل سلطات الحكومة بدلاً من مساعدتهن. وبوسع الضحية التي تتعرض لإساءة معاملة أسرية أن تتقدم بشكوى إلى وحدات الشرطة الموجودة في المستشفيات الحكومية الكبرى. وكانت توجد في المستشفيات الحكومية وفي مراكز الشرطة مكاتب للأخصائيات والمستشارات الاجتماعيات، وهن في العادة من الإناث. إلا أن النساء كثيراً ما ترددن في تقديم دعاوى رسمية ضد من أسوأوا معاملتهن لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية. في أبريل/نيسان أنشأت السلطات في الشارقة مركزاً للعنف المنزلي، وبذلك انضمت إلى دبي وأبو ظبي بصفتها الإماراتين الوحيدتين اللتين لديهما مراكز ناشطة في هذا المجال.

على مدار السنة، بذلت الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الاجتماعية، جهوداً لزيادة الوعي بشأن العنف المنزلي وأقامت ندوات وبرامج تعليمية ومؤتمرات. جدير بالذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعاونت مع مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال والملاجئ لعقد مجالس رمضانية (لقاءات) في دبي ورأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين لمكافحة العنف المنزلي. في 15 يوليو/حزيران عقدت وزارة الداخلية مؤتمراً حول التحديات التي تواجه الأسرة العصرية، وسلطت الضوء تحديداً على الجهود الرامية إلى مكافحة العنف المنزلي.

التحرش الجنسي: تحاكم الحكومة التحرش عن طريق قانون العقوبات. يتعرض لأي شخص علناً "بالإهانة أو التحقير"، تصل عقوبته إلى سنة واحدة في السجن كحد أدنى، وتصل العقوبة إلى 15 سنة إذا كان الشخص المهان دون سن 14 سنة. ويؤدي اقرار الأفعال "الفاضة" التي تخدش الحياء وقواعد الأدب إلى عقاب المُدان بالسجن لمدة ستة شهور، ومن "يهين المرأة بالكلام أو بالفعل في الطريق العام" يمكن أن يعاقب بالسجن لمدة قد تصل إلى سنة واحدة ودفع غرامة مالية قيمتها 10,000 درهم (2725 دولار). لكن الحكومة لم تطبق هذا القانون على نحو متنسق.

حقوق الإنجاب: تمتع الزوجان بحق اتخاذ القرار بحرية بشأن عدد الأطفال الذين يريدان إنجابهم، والفترات الزمنية التي تفصل بين عملية إنجاب والتي تليها، وتوقيت الإنجاب، وتمتع الزوجان بحق الحصول على المعلومات والوسائل المتعلقة باتخاذ هذه القرارات دون التعرض للتمييز والإكراه والعنف. ولم تتوفر معلومات عما إذا كان الرجال والنساء المصابون بأمراض معدية تنتقل من شخص إلى آخر بواسطة العلاقات الجنسية، بما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، قد عوملوا على قدم المساواة في العلاج والتشخيص. ووفقاً لاستعراض 2011 لصندوق الأمم المتحدة للسكان الخاص بالبلاد، فقد حصلت حوالي 100 بالمائة من حالات الولادة في المستشفيات.

التمييز: تعرضت النساء للتمييز القانوني والاقتصادي. وطُبق تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة. وحظر القانون زواج النساء المسلمات بغير المسلمين. وخلافاً للرجل، لم تتمكن المواطنات المتزوجات من رجال ليسوا مواطنين من منح الجنسية تلقائياً لأبنائهن؛ إلا أن هذا تغير قليلاً في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 (أنظر القسم 2د، الأشخاص عديمو الجنسية). ويُجيز القانون للرجل أن يتزوج من عدد من النساء يصل إلى أربع نساء. وفي العادة، كان نصيب المرأة في الميراث أقل من نصيب الرجل بموجب تفسير الحكومة للشريعة. فعلى سبيل المثال، قد يرث الابن ضعف ما تتركه الابنة عند وفاة أحد الوالدين أو كليهما.

ولكي تحصل المرأة على الطلاق وعلى نفقة من زوجها، يجب أن تثبت أنه ألحق بها ضرراً جسدياً أو معنوياً، أو أنه هجرها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، أو أنه لم ينفق عليها أو على أبنائهما. وكبدل، يمكن للمرأة الحصول على الطلاق بدفع تعويض للزوج أو تسليم المهر له. لم تعد الشريعة تطبق على حالات حضانة الأطفال لأن المحاكم طبقت معايير "أفضل مصالح الطفل" منذ 2010.

يعتبر ممارسة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج جريمة، ويجوز للحكومة أن تسجن وترحل المرأة غير المواطنة التي تحمل خارج إطار الزواج. وكانت ظاهرة إنكار الأبوة ظاهرة جديدة في المحاكم. وعلى الرغم من أن فحص الحامض النووي أثبت الأبوة، لم تستطع المحاكم في عدة حالات إجبار رجل على قبول مسؤولية الأبوة. ومع عدم وجود أبٍ يعترف بالأبوة، واجهت أمهات هؤلاء الأطفال احتمال قيام السلطات

بتوجيه تهمة الزنى لهن التي قد يكون الجلد عقوبة من تدان بارتكابها. إلا أنه لم ترد تقارير عن تطبيق عقوبة الجلد أثناء العام.

لا يوجد قانون يمنع المرأة من العمل أو امتلاك عمل تجاري، ولا يحق للرجل، حسب تفسير الحكومة للشريعة، أن يمنع زوجته من الاستمرار في العمل إذا كانت تعمل حين تزوجا، إلا أنه يقال أن بعض الأزواج فعلوا ذلك. وباستمرار، لم تحصل المرأة العاملة في القطاع الخاص على مزايا مساوية للمزايا التي حصل عليها الرجل، وقيل إنها واجهت تمييزاً في الترفيع وفي الحصول على أجر مساوٍ لأجر الرجل. وفي حين أنه كان بوسع الرجال الأجانب الذين يعملون في البلد الحصول على تصاريح إقامة لأسرهم لمدة ثلاث سنوات، كان بوسع الأجانب العاملين في البلد الحصول على تصاريح إقامة لمدة سنة واحدة فقط قابلة للتجديد.

تشكل الطالبات أكثر من 75 في المائة من طلاب الجامعات. ويحظر القانون الاتحادي التعليم المختلط في المدارس والجامعات الحكومية، باستثناء برنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بجامعة الإمارات العربية المتحدة وفي بعض برامج الدراسات العليا في جامعة زايد. وكان التعليم في عدد كبير من المدارس الخاصة والجامعات الخاصة مختلطاً.

واستثنت النساء غالباً من بعض المنافع الاجتماعية بما في ذلك منح الأراضي لبناء المنازل لأن قانون الأسرة القبلي غالباً ما يعين الرجال أولياء على الأسر.

## الأطفال

تسجيل المواليد: يحصل الشخص عادة على جنسيته من والديه. ومع ذلك فإن أطفال الأمهات الإماراتية المتزوجات من أجانب لا يحصلون على الجنسية تلقائياً (انظر القسم 2.د. والأشخاص عديمي الجنسية). وسجلت الحكومة مواليد الأشخاص عديمي الجنسية (البدون)، ولكنها لم تمنحهم الجنسية بصورة تلقائية (انظر القسم 2-د، الأشخاص عديمي الجنسية).

التعليم التعليم إلزامي حتى الصف التاسع؛ إلا أن قانون التعليم الإلزامي لم يطبق، ولم يلتحق بعض الأطفال بالمدارس، لا سيما أطفال غير المواطنين. ولم يسمح لأطفال غير المواطنين الالتحاق بالمدارس الحكومية إلا إذا اجتاز الواحد منهم امتحانات القبول التي تقدم باللغة العربية فقط، بمعدل يزيد عن 90 في المائة. ووفرت الحكومة التعليم الابتدائي مجاناً للمواطنين، ولكنها لم توفره لغير المواطنين. ولم يكن التعليم في المدارس الحكومية مختلطاً بعد مرحلة الحضانة. وبصورة عامة، كانت الفتيات والنساء أكثر احتمالاً لمواصلة التعليم إلى مستويات أعلى من نظرائهن الذكور.

إساءة معاملة الأطفال: يحظر القانون إساءة معاملة الأطفال. وقيل إن المشكلة لم تكن شائعة، ولكن كانت توجد بعض الأدلة على أن ضغوط المجتمع حالت دون الإبلاغ عن بعض الحالات. لكن عندما تم الإبلاغ عن تلك الحالات اتخذت الحكومة إجراءات سريعة، على سبيل المثال حكمت على الفور على شخص ورحلته بعد إدانته في 26 يونيو/حزيران. ووفرت الحكومة بعض الأماكن لإيواء ومساعدة الأطفال ضحايا إساءة

المعاملة أو الاستغلال الجنسي. استضافت الحكومة من 11 إلى 13 ديسمبر/كانون أول اجتماعاً مدته ثلاثة أيام لقوة العمل العالمية الافتراضية التي شملت وكالات إنفاذ القانون من جميع أنحاء العالم التي تتعاون لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال الجنسي على شبكة الإنترنت. ونشرت الصحف بصورة متكررة خط وزارة الداخلية الساخن للإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال. وفي يونيو أنهت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال دراسة حول الإعتداء

على الأطفال في البلاد، من 2009 ولغاية 2011. ولكن الإحصاءات النهائية لم تكن متوفرة. ورعت الحكومة مبادرتين هامتين لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. في المبادرة الأولى، نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية في شهر حزيران/يونيو إجراءات عقابية أكثر صرامة ضد الإعتداء على الأطفال. وبالنسبة للمبادرة الثانية، في 26 يونيو سنت الحكومة القانون رقم 1 لسنة 2012. ويهدف القانون إلى تنظيم نظام رعاية الأطفال، وبالتالي توفير الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والترفيهية والتعليمية للأطفال الذين يتم التخلي عنهم (أو الأطفال مجهولي الأبوين).

زواج الأطفال: السن القانوني للزواج بالنسبة لكل من الرجال والنساء هو 18 سنة. وأشارت بعض التقارير أن الزواج حدث قبل السن المسموح به قانونياً. وأفادت تقارير صحفية أن رجالاً إماراتيين يسافرون إلى الخارج، وخاصة بلدان عربية أخرى، سعياً للزواج من فتيات قاصرات.

الممارسات التقليدية الضارة: لا يتعرض القانون إلى موضوع ختان الإناث، الذي مارسه بعض الصوماليين والعُمانيين والسودانيين الأجانب المقيمين في البلاد. وفي العموم كانت الممارسة نادرة. وتحظر وزارة الصحة على المستشفيات والعيادات الطبية إجراء عملية ختان الإناث.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يجرم القانون الاستغلال الجنسي للأطفال، ويعاقب عليه بالسجن لمدة 10 سنوات كحد أدنى. والعلاقات الجنسية بالتراضي خارج إطار الزواج غير مسموح بها قانوناً، ويعاقب عليها بالسجن لمدة سنة واحدة كحد أدنى. وعقوبة ممارسة الجنس مع أطفال دون سن الرابعة عشرة السجن مدى الحياة. توزيع واستهلاك مواد إباحية تتعلق بالأطفال هو مخالف للقانون.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلاد ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

#### معاداة السامية

لم تكن هناك كنس للجالية الأجنبية اليهودية الصغيرة المقيمة في البلد. وقد اشتملت بعض المقالات الإخبارية والافتتاحيات على ملاحظات معادية للسامية. ووردت هذه الملاحظات بصورة أساسية في صحف يومية.

#### الاتجار بالأشخاص

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص في الموقع: [.tip.gov.state.www](http://tip.gov.state.www)

#### الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من إعاقة بدنية أو عقلية؛ إلا أن الحكومة كانت بطيئة في تطبيق وإنفاذ هذا القانون.

وزارة الشؤون الاجتماعية هي الهيئة المركزية التي تتعامل مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي على المستوى الإتحادي والمحلي.

ووفرت معظم المباني الحكومية لذوي الاحتياجات الخاصة نوعاً من الوصول إلى هذه المباني وفقاً للقانون.

وأفادت تقارير بأن الرعاية الصحية التي وفرتها مراكز إعادة التأهيل الاتحادية الخمسة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ومراكز إعادة التأهيل الخاصة، افتقرت إلى وجود عدد كافٍ من مؤهلين متخصصين في العلاج الطبيعي وأساليب العلاج الطبي الأخرى. وركزت مراكز إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بصورة حصرية تقريباً على إعادة التأهيل الطبي لأشخاص معاقين ولم تكن بما فيه الكفاية بتلبية حاجتهم إلى إعادة التأهيل المهني. ونظرت مراكز إعادة التأهيل إلى الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة على أنهم مرضى بحاجة إلى رعاية طبية و"علاج" طبي فقط، مما أعاق إدماجهم في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، وأعاق الاعتراف بحقهم في التمتع بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

كانت أقسام عديدة في وزارات العمل والتعليم والشؤون الاجتماعية مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنفذت الحكومة هذه الحقوق في مجالات العمالة والإسكان وبرامج المخصصات الأخرى. وفي حين كان الإنفاذ فعالاً بالنسبة للوظائف في القطاع العام، لم تشجع الحكومة بما فيه الكفاية التوظيف في القطاع الخاص. ومع ذلك، بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال السنة بتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوظيف الأشخاص من ذوق الإعاقة العقلية. ولتوظيف الأفراد الصم، على سبيل المثال، مع شركات الإتصال السلوكية واللاسلكية. وخصصت إمارة أبو ظبي اثنين في المائة من الوظائف الحكومية للمواطنين المعاقين، وأدرجت الإمارات الأخرى والحكومة الاتحادية في لوائحها التنظيمية التي تنظم الموارد البشرية نصوصاً تشدد على إعطاء الأولوية لتوظيف المواطنين ذوي الإعاقة في القطاع العام. وقر أرباب العمل في القطاع العام تسهيلات معقولة، ذات تعريفات واسعة، للعاملين ذوي الإعاقة. وظل تشغيل الأشخاص من ذوي الإعاقة في القطاع الخاص يمثل تحدياً كبيراً نتيجة لعدم التدريب وعدم توفر الفرص، وانعدام الوعي الجماهيري وتمييز المجتمع المتفشي.

ولمكافحة التمييز المجتمعي، كان أحد الأهداف الرئيسية للهيئة العامة للرياضة ورعاية الشباب تشجيع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها الرياضية. في أبريل/نيسان استضافت البلاد رابع بطولة فراع الدولية لكرة السلة على الكراسي المتحركة. وكان هناك أيضاً اتحاد رياضي للمعاقين في كافة أنحاء البلاد.

ونفذت هيئة تطوير المجتمع في دبي، من بين وكالات حكومية أخرى، حملة توعية جماهيرية خلال العام لتعزيز فهم التحرش الجنسي والمضايقة النفسية التي يواجهها الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية وعقلية.

وساعد مسؤولو الإشراف الناخبين من ذوي الإعاقة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي جرت في سبتمبر/أيلول 2011. واشتملت مراكز الإقتراع على منحدرات معدة خصيصاً لتسهيل وصول الكراسي المتحركة، مع مداخل خاصة لكل من الرجال والنساء، فضلاً عن أجهزة تصويت محددة مخصصة للأشخاص المعاقين. علاوة على ذلك، ترشح مرشح ضرير من الشارقة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

حوالي 89 في المائة من المقيمين في البلد ليسوا مواطنين، ويتحدرون بصورة رئيسية من شبه القارة الهندية. وكان تمييز المجتمع ضد غير المواطنين متفشياً وحدث في معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف والتعليم والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية.

ويجزم القانون المنازعات التجارية وإشهار الإفلاس، مما أدى إلى تمييز ضد الأجانب. وجرى إنفاذ هذه القوانين بصورة انتقائية ومكنت الإماراتيين المحليين من تهديد رجال الأعمال الأجانب والعاملين الأجانب بأحكام قاسية بالسجن لضمان الحصول على نتائج مواتية لهم في المنازعات التجارية.

في 24 نيسان ذكر مقال صحفي أن 20 من رجال الأعمال الجانب المسجونين بدأوا إضراباً عن الطعام في سجن دبي احتجاجاً على أحكام مطولة بسبب تحرير شيكات مرتجعة لعدم توفر رصيد كافٍ لتغطيتها. وأشار التقرير إلى أن 12 من السجناء يواجهون عقوبات تصل إلى 20 سنة أو أكثر، وأن شيكاً واحداً مرتجعاً يعاقب عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

إساءة المعاملة والتمييز واعمال العنف استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية داخل المجتمع

يجرم القانون المدني والشريعة الإسلامية الممارسات الجنسية بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس. وبموجب الشريعة الإسلامية، يعاقب الأشخاص الذين يمارسون علاقات بالتراضي مع أفراد من جنسهم بالإعدام. وخلال العام كانت هناك ملاحقات قضائية بسبب ممارسات أنشطة بالتراضي بين أشخاص مثليين. وفرضت الحكومة أحياناً العلاج والإرشاد النفسي ضد إرادة الذين يمارسون بالتراضي نشاطاً مثلياً.

في 6 يونيو/حزيران، أشار تقرير صحفي أن السلطات حكمت على رجل بلجيكي لسنة واحدة في السجن والإبعاد بسبب علاقة جنسية بالتراضي مع شخص فلبيني من نفس الجنس. وفي 28 آب/أغسطس خفضت محكمة استئناف دبي الحكم إلى ستة أشهر. وظهرت علاقة الشخصين إلى العلن في سبتمبر/أيلول 2011 بعد أن عثر المشاة على الفلبيني على أحد الأرصفة. وادعى الرجل أن شريكه البلجيكي ألقى به من نافذة شققتهما بعد مشادة. وأخبر البلجيكي عناصر الشرطة أن الفلبيني رمى بنفسه من النافذة. وقد توفي الرجل الفلبيني في وقت لاحق. ولم تقم السلطات بإجراء تحقيقات في جريمة قتل محتملة، وبدلاً من ذلك أحيلت القضية إلى محكمة جنح دبي للتحقيق مع البلجيكي عن وجود علاقة جنسية مع شخص من نفس الجنس.

ارتداء ملابس الجنس الآخر جريمة يعاقب عليها القانون. ورحلت الحكومة مقيمين أجانب ارتدوا ملابس الجنس الآخر وأحالت المواطنين الذين ارتدوا ملابس الجنس الآخر إلى الادعاء العام. ونتيجة للتقاليد الاجتماعية واحتمال الاضطهاد، لم تعمل منظمات للمثليات أو المثليين الجنسيين أو مزدوجي الميول الجنسية، أو الخنثى وذوي الميول المغايرة لهويتهم الجنسية، في العلن، ولم تجر مظاهرات الاعتزاز بالمثلية الجنسية أو احتفالات لمناصرة حقوق المثليين. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول التمييز الرسمي أو الخاص في العمالة والمهنة والإسكان وانعدام الجنسية، أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي. ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة هذا التمييز المحتمل.

وبحلول نهاية العام لم تكن السلطات قد أعلنت عن أي اعتقالات أو ملاحقات قضائية بسبب العنف ضد المثليين. في 19 أكتوبر/تشرين الأول سلط موضوع في السياسة الخارجية الضوء على معالجة ميا وهو عامل من متحولي الجنس تعرض للضرب والتعذيب والإغتصاب مراراً في سجن العوير. وبالإضافة إلى

ذلك ذكر التقرير أن الأفراد المتحولين جنسياً ضبطت في حوزتهم وثائق تعريف لهم كأعضاء من الجنس الآخر فاعتقلوا على الفور وتم ترحيلهم.

في 20 نوفمبر/تشرين الثاني نشرت منظمة محلية غير حكومية تعنى بحقوق المثليين في الإمارات العربية المتحدة شريطاً على الإنترنت بعنوان "الوقت هو الآن - لنتحدث يا إمارات" وأظهر الفيديو ثلاثة أشخاص قاسموا قصصاً عن حياتهم الجنسية من خلال لافتات مكتوبة نظراً للخوف من التمييز والانتقام.

في يونيو حزيران 2011 بدأت السلطات حملة لتسليط الضوء على عدم مشروعية الفتيات المسترجلات، والنساء اللاتي يرتدين ثياب الرجال والمتحولين جنسياً. وذكر مدير إدارة التوعية الجنائية في دبي أن التحذيرات التي يلزم وضعها لمثل هذه الأنشطة مع عقوبات واضحة هي سارية المفعول.

### أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

تعرض المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز وبأمراض أخرى للتمييز. ووردت تقارير موثوقة تفيد بأن مسؤولين حكوميين مارسوا التمييز ضد المساجين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بعدم تخفيض مدة الأحكام الصادرة ضدهم أو إصدار عفو عنهم أسوة بمعاملتهم لمساجين لهم سجلات جنائية مماثلة، ولم يتح للمساجين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الحصول على رعاية صحية ملائمة أثناء احتجازهم. وحُرم غير المواطنين المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد الوبائي باء B و جيم C ومرضى السل الرئوي والجذام من جميع المزايا الصحية، واحتجزوا بمحاجر صحية ورُحّلوا.

كما أفادت تقارير أيضاً بأن السلطات ألغت تصاريح الإقامة لبعض الشيعة وقامت بترحيلهم وأن السلطات أجرت معهم تحقيقات دقيقة وأحياناً رفضت إعطاءهم تصاريح دخول لأشخاص من أصل لبناني وسوري ومصري وليبي، أو لأشخاص من بلدان أخرى تعتبر حكوماتها غير مستقرة سياسياً.

### القسم 7 حقوق العمال .

#### أ- الحق في تكوين النقابات وفي التفاوض الجماعي

لا يحمي القانون الحق في التنظيم والإضراب أو المفاوضة الجماعية. لا يسمح القانون للعمال بتشكيل نقابات أو الانضمام إليها. ويحظر قانون العمل الإضراب بالنسبة لموظفي القطاع العام والحراس الأمنيين والعمال الوافدين. ولا يحظر القانون الإضراب في القطاع الخاص بشكل كامل، ولكنه يسمح لرب العمل أن يوقف الموظف عن العمل إذا أُضرِب. وفي القطاع الخاص، يجب أن توافق وزارة العمل على وتوثق كل عقد من عقود العمل. لا ينطبق قانون العمل على موظفي القطاع العام وخدم المنازل وعمال الزراعة، أو معظم العاملين في مناطق تجهيز الصادرات.

ويجوز لموظفي القطاع الخاص أن يتقدموا إلى وزارة العمل بشكاوى جماعية تتعلق بنزاع يتعلق بتشغيلهم، حيث تعمل الوزارة بموجب قانون العمل كوسيط بين أطراف النزاع. ويجوز للعاملين عندئذ أن يحيلوا النزاعات العالقة إلى محاكم العمل التي تحيلها بدورها إلى مجلس التوفيق. ومن بين 74038 شكوى تم إيداعها مكاتب علاقات العمل في الإمارات العربية المتحدة، تم تسوية 74 في المئة منها من

قبل مكاتب علاقات العمل، وتم تحويل 24 في المئة منها إلى السلطات القضائية، وكانت لا تزال 2 في المئة منها قيد المراجعة. وفي الممارسة العملية، كانت معظم هذه القضايا تحل بمفاوضات مباشرة. ويجوز للعاملين في القطاع العام تقديم شكوى إدارية أو قضية في محكمة مدنية لحل نزاع يتعلق بالعمل أو شكوى تتعلق بالعمل. ولم تتوفر معلومات علنية عن تقديم قضايا.

ويتمتع جميع العاملين الأجانب بالحق في أن يتقدموا إلى وزارة العمل بشكاواهم المتعلقة بالعمل. وقد تدخلت الوزارة أحياناً في المنازعات بين العمال الأجانب وأرباب عملهم وساعدت في التفاوض على تسوية خارج المحكمة. ومع ذلك، يسمح القانون لأرباب العمل بالطلب من الحكومة إلغاء تصريح العمل الممنوح لأي عامل أجنبي وأن ترحله من البلد لمدة تصل إلى سنة واحدة إذا تغيب عن العمل دون عذر لمدة سبعة أيام أو إذا شارك في إضراب.

وعموماً قامت الحكومة بإنفاذ القوانين ذات الصلة، لكن حرية تكوين الجمعيات لم يتم احترامها في الممارسة العملية. وقد منحت الحكومة بعض الجمعيات المهنية، التي معظم أعضائها من المواطنين، قدرة محدودة على إثارة مسائل تتعلق بالعمل، والنقد بالتماس إلى الحكومة لمعالجتها، وتقديم شكوى إلى الحكومة. وكانت النقابات المهنية غير مستقلة، وتمتعت وزارة العمل بصلاحيات واسعة للتدخل في أنشطتها. على سبيل المثال، كان يتعين على الجمعيات المهنية الحصول على ترخيص وموافقة من وزارة العمل، وطلب منها الحصول على موافقة الحكومة للإنتساب لجهات الدولية والسفر.

ويجوز للأجانب الذين يعملون في البلد الانضمام إلى هذه الجمعيات المهنية؛ إلا أنهم لا يتمتعون بحقوق التصويت ولا يجوز لهم شغل مقاعد في مجالس إدارة هذه المنظمات. وبصرف النظر عن هذه الجمعيات المهنية، في حالات قليلة اجتمع بعض العمال معاً الأجانب للتفاوض مع أصحاب العمل بشأن قضايا مثل ظروف السكن وعدم دفع الأجور وظروف العمل.

حدثت احتجاجات وإضرابات كان معظمها غير قانوني. لم تعاقب الحكومة العمال دائماً على الاحتجاج أو الإضراب دون اللجوء إلى العنف، ولكنها فرقت هذه الاحتجاجات أثناء العام، ورحلت في بعض الأحيان الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات. على سبيل المثال، في 13 مارس/آذار، رحلت السلطات 25 من عمال البناء الأجانب من دبي بعد أن اضربوا احتجاجاً على رداءة الظروف المعيشية وتدني الأجور، والتي تراوحت بين 346.75 درهم إلى 543.85 درهم (95 دولار إلى 149 دولار) شهرياً. وكانت معظم احتجاجات العمل تتعلق بعدم دفع الأجور وظروف العمل الخطرة أو المؤذية. التهديد بالترحيل يثبط غير المواطنين من التعبير عن المظالم المتصلة بالعمل.

#### ب - حظر العمل القسري أو الإجباري

ويحظر القانون جميع أشكال العمل الإجباري أو القسري، إلا أن الحكومة لم تنفذ ا قانون على نحو فعال.

اتخذت الحكومة بعض الخطوات لمنع والقضاء على العمل القسري خلال العام من خلال نظام حماية الأجور (أنظر أيضاً القسم 7.د). أصدرت الحكومة خلال العام تعديلات على قرار مجلس الوزراء رقم 27 لعام 2010، الذي يحدد الغرامات الإدارية لأرباب العمل. وشملت التعديلات الجديدة غرامات على أرباب العمل الذين أدخلوا معلومات غير صحيحة إلى نظام حماية الأجور، ولم يدفعوا للعمال لأكثر من

60 يوماً، مما جعل العمال يوقعون على وثائق تثبت زوراً الحصول على منافع، وجعلوا العمال يدفعون رسوم استقدام صادرة عن وزارة العمل أو وكالات التوظيف دون وثائق قانونية.

كان من الشائع نسبياً للعمال المهاجرين، وأغلبهم من جنوب وشرق آسيا يعملون في البناء والخدمات المنزلية، خضوعهم لشروط تدل على العمل القسري (السخرة)، مثل عدم دفع الأجور والتهديدات والإيذاء الجسدي أو الجنسي.

وتعرضت عاملات المنازل بشكل روتيني للإعتداء الجسدي والجنسي والعاطفي، وفي عدد قليل من الحالات أدى هذا الإعتداء إلى الوفاة. في 19 يونيو/حزيران أذنت إحدى محاكم دبي الجنائية امرأة إماراتية بتقل خادمة إندونيسية لها بضربها حتى الموت بمقلاة، وحكمت عليها بالسجن 16 عاماً مع دية مقدارها 200000 درهم (54,500 دولار). في نوفمبر/تشرين الثاني تم محاكمة امرأة إماراتية بسبب موت خادمتها الإثيوبية، والتي تم الإدعاء بأنها تسببت في موتها بالضرب والحرق بالماء المغلي.

قام أرباب العمل على نحو روتيني باحتجاز جوازات سفر العاملين وهو عمل مخالف للقانون ويقيّد حرية العاملين في التنقل. في بعض الحالات، أفادت تقارير أن أرباب عمل خدم المنازل منعوهم من مغادرة البلد باحتجاز جوازات سفرهم. ولدى وصول بعض العمال الأجانب إلى البلد طلب منهم التوقيع على عقود تتضمن رواتب منخفضة أو انطوت على نوع من العمل مختلف عن العمل الذي نصت عليه العقود الأصلية التي وقعوها في بلدانهم، وهي ممارسة تعرف باسم "استبدال العقد".

كان بعض خدم المنازل والعاملين في مجال الزراعة عرضة لعمل غير مدفوع الأجر من أجل تسديد نفقات توظيفهم إلى أرباب عملهم. وفي معظم هذه الحالات، اقترض العمال رسوم توظيف في بلدانهم وكانوا مسؤولين عن سداد هذه الرسوم بعد أن يبدأوا العمل. في بعض الحالات امتنع أرباب العمل عن الدفع في الوقت الذي قام بها العمال "بتسديد" دفعات التأشيرة وغيرها من النفقات التي كانت قانونياً من مسؤولية صاحب العمل، وأحياناً في انتهاك للقانون. ولم يدفع بعض أرباب العمل أجورهم حتى بعد تسديد تلك الديون. وفي حالات أخرى، وصل العمال الذين اقترضوا وهم في بلدانهم لسداد قروض التوظيف إلى البلد وأنفقوا معظم أو كل رواتبهم محاولين تسديد رسوم الدين دبوا لهم العمل أو المرابين الجشعين الذين وفرّوا لهم القروض، ووجدوا أنفسهم أحياناً عالقين في بيئات عمل غير سارة أو استغلالية بسبب الدين الإلزامي.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص في الموقع: [www.tip.gov.state](http://www.tip.gov.state).

ج- حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن التشغيل

يحظر القانون تشغيل من هم دون سن الخامسة عشرة، ويتضمن أحكاماً خاصة بتشغيل من تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة. ومع ذلك، لا يشمل القانون العمل المنزلي والزراعي، وترك العمال دون السن القانونية في هذه المهن دون وقاية. وهناك أحكام منفصلة تتعلق بأبناء المقيمين الأجانب الذين تبلغ أعمارهم 16 سنة أو أكثر. ووزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق اللوائح التنظيمية وقد قامت عموماً بذلك بشكل فعال. واستمرت الممارسة التقليدية المتمثلة في استخدام أطفال إماراتيين كفرسان هجن في بعض المسابقات الخاصة.

## د- ظروف العمل المقبولة

لا وجود لحد أدنى للأجور. تم تقدير متوسط الرواتب، التي تتوقف على المهنة ورب العمل، بين 400 درهم (حوالي 110 دولارات أمريكية) شهرياً بالنسبة لخدم المنازل أو العاملين في القطاع الزراعي، و 600 درهم (164 دولاراً أمريكياً) شهرياً للعاملين في أعمال البناء. و توفرت معلومات قليلة عن رواتب موظفي القطاع العام.

يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية بـ 48 ساعة ودفع العطل السنوية. وهناك أحكام قانوني تتطلب دفع العمل الإضافي، ويحظر العمل الإضافي الإلزامي المفرط.

وتضع الحكومة معايير للصحة والسلامة المهنية. يتطلب القانون من أرباب العمل أن يوفرُوا للعاملين بيئة عمل و سكن آمنة. تنص القوانين أيضاً على حد أدنى لفترات الاستراحة وتحدد من عدد ساعات العمل حسب طبيعة العمل. على سبيل المثال، ينص القانون على استراحة وقت الظهيرة مدتها ساعتان ونصف الساعة بالنسبة لمعظم العاملين في الخارج اعتباراً من 15 حزيران/يونيه حتى 15 أيلول/سبتمبر.

إن الأجور بالساعة والعمل الإضافي وغيرها من إجراءات الحماية فيما يتعلق بظروف العمل لا تنطبق على العاملين في الخدمات المنزلية والزراعة، وعلى فئات أخرى تحددها وزارة الداخلية. كان هؤلاء العمال أكثر عرضة لظروف العمل غير المقبولة.

وكانت وزارة العمل مسؤولة عن إنفاذ القوانين التي تحكم ظروف عمل مقبولة للعاملين في فئات الوظائف شبه المهنية وفئات الوظائف المهنية لكنها لم تفعل ذلك على نحو فعال في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع غير الرسمي. ولم تتوافر بيانات عن إجمالي عدد مفتشي العمل.

أجرت وزارة العمل عمليات تفتيش على أماكن العمل - مواقع البناء في المقام الأول - على مدار السنة. ووفقاً للصحافة المحلية أجرت اللجنة العليا لإدارة الأزمات 5015 عملية تفتيش عمل خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام. وقامت الحكومة بشكل روتيني بتغريم الشركات التي تنتهك قانون إستراحة الظهيرة ونشرت إحصاءات حول مدى الإلتزام بها. وفي حالة واحدة على الأقل، فرضت الحكومة غرامة مالية كبيرة للإهمال بعد أن أصيب أحد العمال إصابة دائمة في مكان عمله. مع ذلك، وخلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب - وهما أكثر شهور السنة حرارة - أعفت الحكومة شركات النفط والإسفلت والإسمنت من اتباع القانون، وكان عمال البناء في خطر الإصابة بضربة الشمس والموت فيما بعد بسبب ظروف الحرارة الشديدة. في 3 سبتمبر/أيلول، ذكرت الصحف المحلية أنه وفقاً لإحصاءات وزارة العمل فإن 99.81 بالمئة من 53983 شركة في البلاد امتثلت لقانون فرصة منتصف النهار في حين أخفقت 102 شركة فقط في الإمتثال.

واتخذت الحكومة إجراءات خلال السنة لمعالجة قضايا دفع الأجور. وكان تنفيذ الحكومة بقوة لنظام حماية الأجور وفرضها غرامات على عدم الإمتثال أثراً مثبطاً على أرباب العمل فيما يتعلق بعدم دفع الرواتب للعمال الأجانب ضمن اختصاص وزارة العمل. وقد هدف نظام حماية الأجور وتحويل الرواتب إلكترونياً الذي سمح للمؤسسات بدفع أجور العمل عن طريق بنوك معتمدة ومكاتب صرف

ومؤسسات مالية، إلى دفع كامل الأجور المتفق عليها في الوقت المناسب. وكانت أكثر من 300000 بطاقة من بطاقات الدفع الذكية قيد الاستخدام إضافة إلى 8000 إلى 10000 بطاقة إضافية جديدة يتم إصدارها واستخدام كل شهر. وعملاً ببعض الإتفاقات الثنائية مع الدول الأجنبية، واصلت الحكومة تطوير بنية نظام رائد للتحقق الإلكتروني تم إدخاله في عام 2011 للتحقق والتثبت من العقود مع بعض الدول المصدرة للعمالة بغية حماية العمال من استبدال العقد وغير ذلك من الأنشطة الاحتيالية. وشملت العقوبات الجديدة للشركات التي تتولى وزارة العمل تنفيذها 5000 درهم (1362 دولار) غرامة عن كل عامل مقابل تأخير دفع أجوره 60 يوماً. وقد خضعت الشركات التي لم تدفع لعدد من العمال أجورهم خلال 60 يوماً لغرامة أقصاها 50000 درهم (13623 دولار). واعتباراً من ديسمبر/كانون أول كانت هناك 234459 شركة تعمل في القطاع الخاص مسجلة في نظام حماية الأجور، وبلغ عدد العمال المنتسبين للبرنامج 3476691 عاملاً. وبالرغم من ذلك لم يطبق نظام حماية الأجور على العاملين الأجانب التابعين لرعاية وزارة الداخلية، بمن فيهم خدم المنازل والعاملون في القطاع الزراعي.

ضاعفت الحكومة جهودها لتوفير المعايير والمرافق الصحية الكافية في معسكرات العمل، بما في ذلك سلامة الأغذية. وقامت وزارة العمل بعمليات تفتيش منتظمة على الصحة والظروف المعيشية في معسكرات العمل. ووفقاً للوزارة، تم تزويد المخيمات بوثائق مكتوبة بشأن المسائل التي يتعين معالجتها، وقد أعقبت الوزارة ذلك بعمليات تفتيش لاحقة. ويقوم المترجمون العاملون لدى الوزارة بمساعدة العمال الأجانب على فهم مبادئ العمل التوجيهية وأثناء القيام ببعض عمليات التفتيش في معسكرات العمل. وكان لوزارة العمل خط هاتفي ساخن باللغات العربية والإنجليزية والأردية، مكن العاملين من الاتصال مجاناً للإبلاغ عن الشركات التي تخالف قواعد استراحة فترة الظهيرة أو تؤخر دفع الأجور.

ومنذ عام 2010 سمحت الحكومة للعمال سمحت الحكومة للعمال الأجانب باستبدال وظائفهم دون إذن خطي من صاحب العمل. ووفقاً للوائح العمل التي أعلن عنها في يناير/كانون الثاني 2011، امتلك العمال الأجانب خيار العمل دون عقد عمل، أو في الحالات التي كان العقد سارياً، تغيير كفاءة العمل بعد سنتين وكذلك خلال أول سنتين في حالات معينة. وقد صمم هذا النظام لتحسين التنقل الوظيفي والحد من تعرض العمال الأجانب لسوء المعاملة. إلا أن هذه اللائحة لا تنطبق على العاملين على أساس يومي أو عمال البناء أو خدم المنازل.

وكانت انتهاكات الأجور والعمل الإضافي وقوانين العمل الأخرى شائعة في قطاعات توظيف العمال المهاجرين كقطاع البناء. تكرر عدم استلام العاملين الأجانب أجورهم من أرباب العمل في الوقت المحدد، وأحياناً لفترات طويلة في بعض الأحيان. وقد تسبب غياب الحماية لخدم المنازل والعاملين في الزراعة في تركهم عرضة للعمل لساعات طويلة ولعدم دفع أجورهم أو دفع أجور أقل، وظروف عمل سيئة أو استغلالية.

تطبق كل إمارة معايير الإسكان الخاصة بها. في 3 مايو/أيار، أعلنت بلدية دبي أنه سيطلب من شركات المقاولات والشركات الصناعية تعيين ضباط سلامة معتمدين من قبل جهات مرخص لها لتعزيز وزيادة أمن المواقع. واجهت بعض العمال من ذوي المهارات المتدنية والعمال الأجانب ظروف معيشية دون المستوى القياسي، بما في ذلك شقق مكتظة أو إقامة غير آمنة وغير صحية في

معسكرات العمل، وقد افتقر بعضها إلى الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، ومرافق مناسبة للطبخ والاستحمام. وبحلول نهاية العام كانت مرافق سكنية جديدة للعمال قيد الإنشاء.

ظلت الأوضاع الصحية والسلامة المهنية غير كافية بالنسبة لكثير من العمال، ولا سيما بالنسبة للعمال المهاجرين. وفي سبتمبر أُجري تدقيق من قبل برايس ووترهاوس كوبر، بتعاقد شركة التطوير والاستثمار السياحي ورُفِع تقرير حول الظروف في جزيرة السعديات، وتبني أن المرافق المملوكة للحكومة تواجه "تحديات كبيرة فيما يتعلق بالالتزام بالحد الأدنى من معايير العمل المتفق عليها." وفي حين أشار التقرير إلى انخفاض كبير في احتفاظ صاحب العمل لجوازات سفر العمال، ذكر أيضاً استقطاعات غير قانونية لأجور العمال على نطاق واسع، وظروف عمل دون المستوى القياسي في أماكن الإقامة التي يوفرها أصحاب العمل، وممارسات توظيف غير مشروعة في الخارج، وغيرها من المشاكل. وقد وضعت شركة التطوير والاستثمار السياحي سياسة منقحة لممارسات التوظيف تتضمن عقوبات لعدم الإمتثال.

وكانت هناك عدة حالات خلال السنة حيث أصيب عمال أوقتلوا في مواقع العمل نتيجة لتدابير السلامة غير الكافية. يقتضي القانون من الحكومة متابعة الإصابات والوفيات المتعلقة بالعمل، ولكنها كانت تكتفي في ممارساتها على أرض الواقع بتسجيل مثل هذه الحالات ولم تقم بمتابعتها بانتظام. وفي حالة واحدة على الأقل، فرضت الحكومة غرامة مالية كبيرة للإهمال بعد أن أصيب أحد العمال إصابة دائمة في مكان عمله.

استمر ورود أنباء عن حالات انتحار أو محاولات انتحار لعمال مهاجرين، كانت مرتبطة في كثير من الأحيان بسوء ظروف العمل، والخوف من أصحاب العمل المسيئين، والديون الثقيلة الناجمة عن وكالات توظيف العمالة الاستغلالية، وانخفاض الأجور النسبية إلى ارتفاع تكاليف المعيشة. أُجرت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، وهي منظمة شبه حكومية، برامج تدريبات مهنية مع بعض عناصر بهدف التقليل من السلوك الإنتحاري.